

الأسلوب الجاجي الساخر في الخطاب الميتافي الجامع

كتاب النجاة للشيخ كمال الدين ميثم البحرياني.. نموذجاً
قراءة تركيبية في مبحث الفيبة*

ادريس هاني



يقرأ إدريس هاني في هذه المقالة كتاب «النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة»، وهو كتاب كلامي، وما يتعرض له الكاتب درساً وتفكيكاً وتركيبياً هو مبحث الفيبة، محاولاً استكشاف المنهج الميثمي باحثاً عن ما استتر خلف النص من معانٍ ودلّالات.

مدخل:

يتنمي النص الميثمي^(١) إلى جنس الكتابة الكلامية والفلسفية والعرفانية في أرقى آمادها التنظيرية وأرفع مستوياتها التطبيقية.. فهو نص شمولي مكثف زاخر بالصيغ البيانية حد البديع وطافح بالدلالات البرهانية الموجية بمرونة التمنطق المكين، حاصل بالنكات العلمية تمتد سمححة في كل الآماد فتعانق بكباسة ندية كل فضاءات الأنس المعرفي، بدرية قل لها نظير ولباقة نادرة الوقع في عرصات عامة العلماء، كدأب الشاذ من الرواد القدامى في بلائهم وفريهم وأزيد. كما يعكس عبرية شيخنا المحقق الذي امتدت براعته كي تعانق أطيافا من التخصصات وتعاقر ضربوا من الفنون والصناعات الشرعية والعقلية والذوقية، التي صار بها رائدا رئيسا في كل فن، لا هاوسيا يقصر به كمشه عن بلوغ سدمة الرئاسة وسدة النبوغ العلميين. فيحار المرء لا بل يعجز عن حد مظاهر عبريته أو حصرها في طبقة دون الطبقات المعرفية التي امتد إليها يرعاها ذائقا متفرنا.. فائضا سيالا منسدا.. فهو سيد البلاغة واللغويين.. وسيد العرفاء والمتخلقين.. وسيد الحكماء والمتكلمين.. وزبدة الفقهاء والمستبطين... وفوق هذا وذاك هو الحجاجي إن برح فمكم الانشغال بالنظر والتزهد في مخالطة أغمار الخلق، عجر أخا المناظرة وبجره. فلم تقم له قائمة كما رأينا من حكاية «أصالة المال»^(٢) و«الكم الآكل»^(٣).. إنه رجل البلاغة الذي ألف فيها كتاب «تجريد البلاغة»، حتى أنه أغوى لشأنيه النادرة في الفن، أعلاما وضعوا على إثره شروحا نظير ما جادت به قريحة أبو عبد الله المقاداد بن عبد الله السيويري الحلي (ت ٨٢٦هـ) في شرحه الذي سماه: «تجريد البراعة»، وقد كان من تلامذته كما كان أعلام آخرون من تلامذته لا يقل لهم شأن أمثال الشريف الجرجاني^(٤).. و كان شيخنا ميثم رجل الفقه المحقق حتى وصف عند القوم بزبدة الفقهاء والمحدثين؛ إذ يكفيه فخرا أن كان من تلامذته النجباء في الفقه، الخواجة نصير الدين الطوسي^(٥)، وكذلك ما شاع من خبر المباحثات الفقهية التي جمعته مع رئيس من رؤساء هذا الفن في عصره، ألا وهو المحقق الحلي. وكان قد أجاز في الحديث علما فقهيا بارزا أيضا، هو العلامة الحلي.. كما رجع إليه بعض الفقهاء من المتأخرین في مسائل فقهية كصاحب الروضۃ البهیة الشهید

الثاني في شرح الممعة الدمشقية للشهيد الأول، على الرغم من أنه لم يخلف وراءه مصنفاً فقهياً يذكر؛ وحيث باعه الطويل في الصناعة الفقهية لا يحتاج إلى شواهد من أثر التصنيف والتأليف، وإن كانت تلك معرة زبدة الفقهاء، وأن لا يكون له في المقام أثر ينفع به الخلف كما يمكن الانتفاع بآثاره الأخرى^(١).. وهو أيضاً رجل الكلام و الفلسفة برع فيما أيمما براعة كادت أن تحجب روائعه الأخرى. بل لعل كل روائعه مهما توعدت مواردها وتخالفت شؤونها وتشذرت موضوعاتها، فهي بؤرة جامعة لمعاني الحكمة والكلام، بما في ذلك رائعة الروائع: شرحه نهج البلاغة . و كذا منهاج العارفين و هو شرح المائة الكلمة للإمام علي عليه السلام. وفي هذا الاختصاص صنف أيضاً كتاب «استقصاء النظر في إمامية الأئمة الاثني عشر» و «كتاب قواعد المرام في علم الكلام» وكتاب «النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمام» الذي هو محور ورقتنا وشاهدنا على نجاعة أسلوبه الحجاجي السائع كشذرة من شذرات خطابه الجامع وقطر من ندى تراثه النافع.. كما أن له رسالة في الوحي والإلهام... وفي الحكمة والفلسفة صنف كتاباً كثيرة نظير شرح كتاب الإشارات للشيخ علي بن سليمان البحرياني ورسائل أخرى.. وقد أشاد برأيه الفلسفية كبار الحكماء والمؤلفين، كالشيخ الطوسي وكذا ملا صدراً بعد ذلك، حتى قيل إنه أكثر عليه النقل في حاشية شرح التجريد، في مبحث الجوهر والأعراض.. ولك أن تدرك أي شأن فلسفى يجعل صدر المؤلفين يحيل عليه في موضعه وقد علمت أن مبحث الجوهر والأعراض شطر من صديع الحكمة المتعالية، حيث أثبت حكيم أصفهان الحراك الراجح الأصح في الجوهر كما في سائر الأعراض..

إن شيخنا نموذج نادر للشخصية العالمية التي تعددت أبعادها واستطاعت أن تتجاوز بتكوينها المركب ما مكنها من ركوب صهوة الـ « عبر . مناهجية »^(٢). Interdisciplinary حيث جعلت البعض يرى فيه واحداً من الأعلام الذين أسسوا لنمط من الممارسة الفكرية الجامحة بين التشيع والتتصوف^(٣). وقدر هذا النموذج من العلماء الذين اجتمعوا لديهم هذه الصناعات وأمدّ نبوغهم إلى أقصى الأبعاد بقيد التقىن والبراعة فيها . حيث ما من علم إلا وقدم فيه شيخنا ما يرقى إلى مقام الرائعة^(٤). أن يأتوا بما هو مميز وما هو إبداع جلي ذاتي في الأنماط، ظاهر شاخص في الوجود. ولهذا السبب تحديداً كان لا بد من وصف أسلوبه

بالحجاجي، نظراً لانتماهه بحسب النموذج المعرفي إلى هذه «ال عبر - مناهجية»، التي قلما تأثر أهلها بالأسلوب البرهاني الحصري بمعناه الأرسطي التقليدي، أو اكتفوا باليسير من الموروث والوحيد من الرأي.. بل هو أسلوب يستمد قوته من الحجاج في مرونته واستيعابيته الموسعة والشامل لكل مسالك الدليل وليس مجرد الاكتفاء بالبرهان الصوري فحسب. وهذا ما مكن الشيخ وأضرابه أن ينزلوا في كل مورد بلبوس يناسبه من طرائق الاستدلال على خلاف ما جرت عليه العادة عند من اكتفى بالطرائق المحصور، فما كان من ذلك الصنف إلا أن يهجو صنائع بأكمالها متى تعلت على نسقه المنطقي المحصور^(١).. فرأينا من هجا العرفان ما دامت حفائه تتعالى على انتنطق الصوري، فاعتبره واقعاً في منزلة أدنى من أحكام العقل^(٢).. وأخرون باسم هذا المنطق رفضوا تعاليم الشرع وآخرون هاموا شذر مذر فلا استقامت لهم طريق ولا صحت لهم وجهة. وهكذا دواليك مما لا يخفى على ناظر مطلع..

أجل، لقد وصفنا الطريقة الميثمية على الأقل في ما يعنيها من بحث أمر الفيبة من كتابه النجا، بالطريقة الحجاجية على خلفية نكتة في المقام، ترى أن الحجاج هو الأسلوب الأصيل في فن المنازرة، وهو أوسع مما تقى به مسالك البرهان الحصرية، حيث ليس المعمول عليه في الحجاج سوى المضي مع الخصم إلى نهاية الحجاج قصد إفحامه، والاستناد في ذلك على ما يسند حجة المتكلم.. وبهذا فإن سيرورة الحجاج مفتوحة و لا نهاية، حيث يتوقف أمرها على خبرة المתחاورين و دربتهما. وتكمّن قيمة الحجاج في أنها ترك المجال مفتوحاً لمعاودة الكلمة ومواصلة النقاش متى عرض تطور جديد في مدارك أحد المتظارين.. فلو أنه أفحى اليوم في مجلس من مجالس المنازرة فليس معنى ذلك أنه لن تقوم له قائمة إذا ما تأمل مسائله وتكون لديه ما هو حقيق بفتح جولة جديدة من جولات المنازرة بناء على ما سبق.. فالعلم بالمناظرة وأسلوب الحجاج لا ينتهي، حيث الصواب يتشكل في قلب المعاورة وتلاقي العقول في المنازرة، أو كما قال علي بن أبي طالب القطط: «اضرب بعض الرأي بعض يتولد منه الصواب.. وامغض الرأي مغض السقاء».. وهذا يعني أن العلم ينمو بنحو جدلٍ وعبر آلية الحجاج المباشر أو الافتراضي الذي يمنع العالم قدرة فائقة على الاستشكال كما لو كان يتمثل خصمه ويفترض اعتراضاته.. فالممارسة العلمية الناجعة هي تلك التي يتمثل فيها العالم نفسه وخصمه في آن.. حتى لو كانت ممارسته الفكرية خارج

دائرة المناظرة المباشرة.. وهو ما سوف نجده ماثلا عند شيخنا ميثم في مباحث النجاة.. إذ يستحضر بحصر يكاد يكون عقليا كل الآراء الاستشكالات المفترضة من خصم مفترض.. إن أسلوب البرهان الصوري المحصور، أسلوب عقيم حينما يستبعد كل أشكال مسالك الحاجاج الأخرى بما في ذلك الشعرية.. ولا يخفى أن طريقة القرآن وأقوال الرسول ﷺ والأئمة وسائر أهل المناظرة هي من ذاك القبيل.. فليس غريبا أن يكون الأعلام من أتباع مدرسة أهل البيت (ع) قد اهتموا بهذا النمط من المناظرة، فدونوا وأرخوا لروائعها التي دار جلها حول موضوعات ذات الصلة بقضايا الاعتقاد التي كانت مدار علم الكلام حينئذ.. فكان أن ألف الشيخ الطبرسي كتابه الشهير : «الاحتجاج»، الذي ضمنه كافة أشكال المناظرة التي جمعت الرسول أو بعض الصحابة والتابعين من أصحاب الرسول - ص - وأئمة أهل البيت (ع) مع خصومهم.. حتى أمكن اعتباره كتابا عمدة في المقام بل هو موسوعة ولهمة في الحاجاج على النمط الذي وصفناه آنفا.. ليس أسلوب المناظرة نقضايا لأسلوب البرهان، بل هو أوسع مدى حيث يشمل البرهان وغير البرهان، لأن المَوْلَ عَلَيْهِ في الحاجاج هو حمل المتلقى بطريق الْقَهْرِ النظري على تقبل الرأي المخالف بعد إبطال حججه وثني المتلقى عن رأيه بالحججة التي تعني عند أهل الحاجاج كل ما من شأنه أن يدعم رأي المتكلم بالمعنى اللغوي العام وليس الوسط الذي تثبت به الكبri للصغرى في القضية الحملية كما هو المصطلح عند المناطقة.. فالبرهان عند الحاججي ليس غاية بل وظيفة.. والتمسك بطريق غير برهانية في الاستدلال لا يخرج القضية من حاق العقول، بل قد يكون ذلك قصورا من المخاطب أو مراعاة لمحنة المتلقى.. وقد يتحقق القطع من دون برهان، ويكون العمدة في ذلك التسليم جدل باطن اندكَت معه وسائل البرهان حتى غابت عن صاحبها، لكنها تكشف تباعا إلى أن يقتدر الإنسان على تظهيرها للمتلقى بعد أن تكون قد ظهرت له في حاق وعيه.. فيتأكَد حينئذ بأن ليس كل ما دان به البشر جاء عن طريق البرهان كما لا يخفى، وليس كل ما يدين به البشر يستطيع أن يتقاسمه مع الآخر بطريق برهاني.. لذا كان لا بد من سيادة الحاجاج كطريق أنجع لنضوج الفكر وتطور المعرفة واستذكار منسي الوسائل في روع الوافسين إلى المعارف حدسا وحضوريا.. فالبرهان بمعناه الأرسطي مطلوب وليس لازما في المناظرة، وممكن وليس وحيدا في الحاجاج.. وإن عدم حضوره في المناظرة عند الاقتضاء لا يخرج المناظرة من دائرة البرهان بمداه الأوسع، المشار إليه في الذكر الحكيم: «قل هاتوا برهانكم إن كنت

صادقين».. فلو كان البرهان بمعناه الأرسطي وحده العمدة فيما دان أو يدين به البشر، إذن لساخت ممالك الإيمان، ولما أمكن استمرار النوع.. حيث في يدي الناس ما هو أوسع مما يثبته البرهان الأرسطي فتأمل.. وإذا كان شيخنا ميثم البحرياني هو من استوفوا هذه الصناعات وأدركوا حدود المنطق والفلسفة، فإن تمسكه بطريقتهما كما بدا في كتاب النجاة لا يعني وفاءً بهما حتى لو صار المورد محلاً للاعتبارات، وهو ما يدركه كفقيه وعارف أيضاً؛ حيث مجال الشريعة كمجال العرفان هما موردان لتكاثر الوجوه والحيثيات والاعتبارات أكثر من مجال الفلسفة التكوي니 والمنطق الصوري.. وحيث يكفي أن يكون الشيخ ميثم متكلماً، كي يتعدى في حاجته حدود المنطق الصوري متى أمكن ذلك.. فالمتكلم هو متجاوز للثالث المرفوع في أكثر من مورد، مع الفارق بين طريق المتكلم الإمامي وغيره، فالتجاوز هنا بلحاظ الاعتبارات، فهو هنا يلتقي مع الفيلسوف.. وكما في الاقتصار في التعريف على ما يتحقق به التمييز وإن ظل في الاحتمال ما يقع في الاشتراك..

إننا سميناً أسلوبه بالحجاجي لهذا السبب تحديداً، كما سميناه كذلك لأن موضوع الإمامة والغيبة هما من الموضوعات التي لا يُعوَّل فيها على البرهان، إلا بمقدار ما هو ملزم في ضوء مقدمات ضرورية يحتم التسليم بها التسليم بآثارها الملزمة.. ومقتضى كون الخطاب موجه لكل أصناف البشر وطبقاتهم بغض النظر عن التفاوت في مداركهم وأحوالهم، دليل على أن المقصود من البرهان في الخطاب القرآني هو كل أشكال الحجة مطلقاً، فلو اقتصر على مجرد البرهان بمعناه الأرسطي، لانحصر الخطاب وضيق المقصود، حيث أغلببني آدم لم يحرزوا مقدمات البرهان والأقىسة المنطقية.. وحيث وقفنا في الكتاب الأخير على بعض النكبات لا تصلح أن تكون برهانية إلا بما هي محفوظة بالحجج الشرعية.. ومع أننا نعتبر الحجة الشرعية هي في مجالها عين البرهان، إلا أننا نميز البرهان الشرعي المطلوب في قوله تعالى: «قل هاتوا ببرهانكم» عن البرهان بمعنى الاصطلاحي المنطقي المحصور في القياس الحتمي المخصوص، ولعل هذا ما يميز متفلسفة الإمامية عن غيرهم، حيث للنقل مدخلية أساسية في تأطير القول الفلسفي، وهو التقليد الذي برع فيه جيل الشيخ ميثم البحرياني الذي زاوج بين ضرورات المنقول وضرورات المعقول في بناء فلسيبي متبنٍ أعلن مصالحة ذكية بين الكلام والفلسفة.. فكم من نكتة كف أن يتبع فيها فلاسفة الإمامية

نظراً لهم حتى من كان منهم قد تنزل منزلة المرجع المعتبر كالشيخ الأكبر محبي الدين ابن عربى، حيث نقض عليه أحد معاصرى الشيخ ميثم، أعني الحكيم حيدر آملى كما ظهر ذلك في ردوده على مغالطة ختم الأولياء عند الشيخ الأكبر انتلقاً من المنقول ابتداء وتشية بالمعقول وتثليثاً بالكشف^(١٢).. فامنقول حاضر في منتهى القول الفلسفى الإمامى حتى لو تعلق الأمر بإثبات اتحاد العالم والمعلوم، ووحدة الوجود والمعرفة أو إثبات الحركة في الجوهر^(١٣).. حضوراً فوق أن يكون محض تعلم، بل نوع من التأطير التقلي الذي أمكنه إحداث تحول كبير في القول الفلسفى كان وراء ميلاد الفلسفة المتعالية، التي هي مدينة بشكل ما إلى هذا الإرث العظيم الذي بذر بذرته الأولى الشيخ ميثم البحرياني وجيله من أمثال الخواجة نصیر الدين الطوسي وحيدر آملى..

بين يدي الكتاب

قبل الخوض في موضوعنا المتعلق ببحث الغيبة من كتاب النجاة، تجدر الإشارة إلى أن كتاب «النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمام» جاء على نحو من الاختصار، لنقل المختصر المفيد الذي لخص المطلب وأزال عنه القشور وأبقى على اللباب.. ولذا كان جديراً بأن يصبح محوراً لكتاب دراسي، تتضمّن إليه شروح وحواشي تغذّيه وتبعد إليه ما تم خرمته على غير خرط القتاد من نكّات وفروع وزوائد مفيدة للمتلقّي غير المستحضر للمقدّمات الشرعية والعقليّة الضروريّة للوقوف عند المفاهيم المستعملة في متن الشيخ البحرياني والنتائج التي ذاد عنها بكثرة العجاج على طريقة المتكلمين تارة والفلسفه تارة والأدباء تارة أخرى.. وكل ذلك مؤطر ومراقب من المنقول الشرعي الذي لم يف بصربيحا أو ضميراً عن فصول هذا الكتاب المفعم بالإشارات التي يحمل بها نص مكثف بمضمون فلسفية وكلامية غاية في العمق والسعة على ما اختص به كمحضر نافع في المقام.. وهذا ليس غريباً إذا ما اعتبرنا الكتاب كتب على عجل وفي لحظة عبور مصحوبة بالكثير من التشتت الذهني كما يصف ذلك في مفتاح الكتاب، ما يؤكّد على أنه كتب على عجل ، نزولاً عند طلب شخصية سياسية مرموقة، كانت على صلة بشيخنا داعمة لمساره الاجتهادي، يتعلق الأمر بالملك أبي المظفر عبد العزيز بن جعفر النيسابوري.. بهذا الصدد يقول الشيخ ميثم: «ثم أنه تعالى لما وفقني للاتصال بجناب مولانا المعلم، العالم العادل البارع،

ذى النفس الأبية، والهمم العلية، والأخلاق المرضية، والأعلاف الزكية، ملجاً لأنما، وواحد الليالي والأيام، عز الدنيا والدين، أبي المظفر عبد العزيز بن جعفر النيسابوري - أعز الله بيقائه الطائفه، وحرس به الملة - فألفيته من أخص الأولياء لأولاد سيد الأنبياء، مع ما خصه الله تعالى به من العلم، وحباه من مزيد الفهم، فهو للعلماء والد عطوف، ولعاناً أحوالهم برؤوف، يتواضع لهم مع علو مرتبته ويعرف من خاملهم مع شرف منزلته، فشمني بأنعامه، وأحلني محل إكرامه، حتى أنساني الأهل والبلد، وأصدقني عن المال والولد... وأشار إلى ياملاً مختصر في الإمامة، أنفع فيه الأدلة والبيانات، وأقرر فيه الأسئلة والجوابات، ففهمت أن اعتذر لشقة السفر وما يستلزمها من تشعب الأذهان، ومفارقة الأهل والأوطان، ثم كرهت أن ينسب ذلك إلى تقدير مني في خدمته، وأداء بعض ما وجب على من شكر نعمته»^(١٤).

لا يصلح هذا التقديم شاهداً على متانة الصلة التي ربطت بين شيخنا والملك المعظم أو شاهداً على حسن المودة وتقريره العلماء وهو ما كان مفقوداً نادراً في ذلك العصر وما قبله وما بعده إلا ما استثنى وندر فحسب، بل يصلح شاهداً أيضاً على أن الكتاب لقي عنابة خاصة من قبل الملك أبي المظفر، كما يوافينا على السبب الصريح خلف مجئه على هذا النحو من الإيجاز.. فلولا ظروف السفر إذن لاتسع إلى أكثر من سفر وأزيد..

إن استعراض آراء الأعلام التراثيين يتطلب نوعاً من الاستقصاء للبيئة الثقافية والجيو - سياسية والتاريخية التي نشأوا فيها، لأنها المرأة التي تعكس، ليس اختيارات العالم وموافقه وتقاطعاته فحسب، بل هي أيضاً التي تمكناً من وضع اليد على سر الخميرة التي تعتمل في فكرهم وتحكم في تراجيدهم وأذواقهم.. بل وهي التي تضعبنا في قلب الشروط التاريخية للنموذج المعرفي الذي كان متحكمـاً في تلك البيئة حتى ندرك طبيعة الخضوع الذي أبداه هذا العالم إزاء مسلمات عصره الفكرية وقيمة محاولاته للتـجدـيد وخرم الأطر المعرفية السائدة، وأيضاً لطبيعة العلاقة الخاصة التي أنتجهـا هذا العالم مع محـيـطـهـ ومع ثـقـافـةـ محـيـطـهـ وـعـالـمـهـ.. حينـئـذـ سـنـدـرـكـ لاـ مـحـالـةـ الـقـيمـةـ المـعـرـفـيـةـ التـارـيـخـيـةـ لـلـشـخـصـ، وـحـدـهـ الـطـرـيقـةـ الـتـيـ تـجـنـبـناـ مـحاـكـمـةـ الـأـعـلـامـ التـارـيـخـيـنـ منـ خـلـالـ مـسـلـمـاتـ وـمـحـدـدـاتـ نـمـوذـجـ مـعـرـفـيـ تـارـيـخـيـ حـدـيـثـ أوـ أـحـدـثـ.. عـلـىـ هـذـاـ الـأـسـاسـ نـسـتـطـيعـ أـنـ نـتـحدـثـ عـنـ جـمـلـةـ الـعـوـاـمـ الـتـيـ سـاـهـمـتـ فـيـ تـكـوـينـ

شخصية الشيخ ميثم البحرياني وأثرت في نشأته وصيغورته العلمية. وهي عوامل شتى، قد تصل إلى ما هو سياسي نتيجة للشروط الاستثنائية التي عاشها العالم الإسلامي، هجمة التتار على بغداد واستيلاء هولاكو على قسم كبير من بلاد العالم الإسلامي كفارس وبغداد.. نوع العلاقة الخاصة التي ربطت بين الشيخ البحرياني والشيخ الطوسي صاحب العلاقة المميزة مع هولاكو.. بل وعلاقته الخاصة بالملك أبي المظفر النيشابوري الذي أهداه الكتاب المذكور، أو اتصاله بعلاء الدين عطا ملك الجونين وكيل التتار بالعراق، حيث ألف له شرحاً على النهج . إذ يذكر أن له ثلاثة شروح للنهج .. وقد رأى البعض في ذلك ما يماثل موقف ابن أبي الحميد المعتزلي الذي كتب شرحه بناء على طلب من الوزير العلمي الذي وصف النهج بأبيات:

كلام إذا ما الدرقويس قيمة وحسنا به يوما فقد وصف الدر
وإن حير الأذهان تيها، فإبني أنزهه عن أن أقول له سحر
وأن أسكر الألباب لطفا فإنه على ما أرى لولا طهارتة خمر^(١٥)

إن الأخذ بعين الاعتبار هذه الصلة مع ملوك ووزراء^(١٦) وظروف الرحلة التي جعلت الشيخ ميثم ابن البحرين يحل بالحلة وبغداد ويعيش ظروفها السياسية ومخاضاتها الفكرية بكل تفاصيلها وبكل تجاذباتها، هو وحده الظرف الذي يفسر لنا تلك المحاولات المبكرة التي مكنت جيلاً كاملاً من أعلام الإمامية أن يتوجه نحو العرفان، ويتجرب من طرائق التفكير ما يكسر به الجمود الفكري الذي خلفته السياسة العباسية قبل أن ينفرط عقد دولتها المركبة، ليكون في صالح تفتق فضاءات جديدة لجدل فكري أكثر حيوية ونشاطاً. وهي المرحلة أيضاً التي تُوجّت بمحاولات الارتفاع بعلم الكلام الإمامي إلى مرحلة أهلته للدخول في دورة الفلسفة، وهو الجمع الذي يرع فيه هؤلاء الأعلام من أمثل الخواجة نصير الدين الطوسي وأيضاً الشيخ البحرياني. فإذا أمكن البعض أن يصف أباً حيان التوحيدـي بـأديب الفلسفـة وفيـلسوف الأدبـاء، أمكننا أيضاً وصف شيخـنا مـيثـم الـبحـريـاني بـأنـه فيـلسـوفـ الـفقـهـاءـ وـفـقـيـهـ الـفلـاسـفـةـ. فـفيـ عـصـرـهـ بدأـ نوعـ منـ التـدـاخـلـ الواـضـحـ بـيـنـ الـفـلـسـفـةـ وـالـكـلـامـ وـالـعـرـفـانـ وـالـفـقـهـ. ولـعلـهـ

هو من أوائل المبادرين للانفتاح على نصوص أبي حامد الغزالى والاستشهاد بها دونما أي حرج رغم ما بدا من هذا الأخير من مواقف سلبية ضد الإمامية كما لا يخفى^(١٧). وما كان للشيخ البحرياني أن يفكر في شرح جديد لنهج البلاغة بعد مصنف ابن أبي الحديد الذي كتب ما يبدو مفنيا في المقام، لو لا أن تراءى لشيخنا عدم كفايته وعدم قدرته على استيفاء الأبعاد الفلسفية والعرفانية لخطاب الإمام علي بن أبي طالب رض.. فكانت محاولته تجاوزا وتكلاما أيضا مع ابن أبي الحديد، وليس ترفا في هواية الشروح دون أدنى قيمة مضافة في المقام. لهذا وصف شرحه من قبل القاضي «نور الله التستري» بكونه يتضمن «الحكمة والتصوف والكلام»^(١٨)، وهو ما لم يتحقق مع ابن أبي الحديد الناقم على الفلسفه والحكماء ولا من دينه كأديب متكلم معتزلي.. هذه الظروف مجملة تفيد قارئ النص الميثمي، وتفرض عليه تصعيدا في اليقظة لأجل التقاط الحد الممكن من الإشارات عبر مختلف النكات التي يطرحها؛ أي بتعبير آخر إنه نص يفرض علينا نباهة تتعذر إلى ما بعد النص وإلى ما بعد المعنى؛ أقصد تقصي أثر المعنى ومعنى المعنى، وهو ما يرع فيه الشيخ ميثم كرجل بلاغي من الطراز الكبير، وكحكيما متفلسف، لا يبوح إلا بما أمكن البوج به، وما كان مطلوبا لدى المتلقى المفترض. لقد ساعدته هذه العبر. مناهجية «في مسلكه الحجاجي، هذا إن لم نقل أن سعة اطلاعه وتنوع اختصاصاته إنما هي حاجة اقتضتها مطلب الحجاج السائع، وضرورة أوجبها خطابه الجامع»..

غيبة الإمام عند الشيخ ميثم البحرياني

أحبينا تخصيص هذه الورقة لبحث مسألة الفيبة عند الشيخ ميثم البحرياني على ما فيها من إيجاز، لكنه، إيجاز زاخر بالمعاني، مكثف يستدعي حمولة نظرية عالية وشامل لكافة الاستشكالات المفترضة. وكان ذلك تحديا فرضه اختيارنا لمبحث يحتل مساحة صغيرة من الكتاب لا يتعدى الأربع صفحات، بل كان من المفترض أن تكون ثلاثة صفحات لو لا إطانته عبر شواهد شعرية في المقام الثالث من مباحثه المذكور.. التحدي الذي يفرض نشر ما طوأه الكاتب معاوضا إياه بمختصر نافع يستقوى بدرية التفهم وم肯نة التقسيم. والغاية من ذلك بيان وجه الحجاج السائع من داخل ما قل ودل، فإذا به شاهد بالأولوية على ما كان قد انسرد به يراع الشيخ في مقامات أخرى.. ومع أن الحديث عن الفيبة

قد وسعه القوم بحثاً حتى بلغ الموسوعية في التصنيف، فإن الأربع صفحات من كتاب النجاة لشيخنا ميثم تؤكد على أنها مستوعبة لكل هذه الحقائق والإمكان حصر الاستشكالات بالطريقة التي سنرى.. غير أننا سنلوذ من داخل كتاب النجاة بمبحث آخر له علة مبشرة بمبحث الفيبة، يتعلق الأمر تحديداً بالبحث الثالث حول فساد ما قالته الطوائف من الشيعة المنكرين لواحد واحد من الأئمة الإثنى عشر.. وقيمة هذا البحث تصب صباً في مبحث الفيبة للجنابة المتعلقة باستمرار الإمامة في ولد الحسين رض إلى حدود الثاني عشر رض. وهو ما يعوض المقام الرابع من مبحث الفيبة الذي يتعلق بأن المدعى إمامته وغيابه هو هذا الإمام.. وهذا لا يستقيم إلا برد فساد من حصرها أو انزلق بها في اتجاه من لم تثبت لهم إمامية بنص صحيح ولا ثبتت لهم ختمية الولاية الخاصة بيرهان سديد.. وقد امتد القول في هذا المقام ليشمل عشر طوائف واتجاهات مع إبطال نكيرها لواحد واحد من الأئمة الإثنى عشر، حيث أي انزلاق في أي طبقة أو مرتبة لا يسمح بوصول النوبة إلى الحجة الثاني عشر (ع).. فيكون الوقوف على ذلك من ضرورات مبحث الفيبة وإن كان الشيخ ميثم البحرياني قد قدمه وأفردته عن المبحث المذكور.. وعليه، يصبح الحديث في المقام الرابع من مبحث الفيبة من كتاب النجاة بضميمة البحث الثالث المذكور أعلاه، وإن بدا أصغر من باقي المقامات ما عدا الثاني، هو أطول المقامات بلاحظ الضمية نفسها.. ثم إذا كان بحث الفيبة يأتي طوعاً بعد أن ينتهي الباحث من مسألة الإمامة وما يتفرع عنها من مسائل تخص شروطها وأحوالها، فإن الإمامية الإثنى عشرية يجدون أنفسهم معنيين ببحث الفيبة نظراً لحتمية العدد ونظرها لضرورة عدم خلو الأرض من حجة.. وفي الوقت ذاته يدرك الشيخ ميثم أن الحديث عن الفيبة متأخر رتبة عن بحث الإمامية.. فمن جهة يدرك أن بحث الفيبة لازم لعلقته الشديدة بوقوع الإمامية واستمراريتها.. ومن ناحية أخرى يدرك أن لا حديث عن الفيبة إلا بناء على القول بالإمامية تأكيداً على اللزوم، لأنها بمثابة لزوم المقدمة الذي المقدمة.. وهذا يكفي نهاية حينما ندرك أن أي حديث عن الفيبة مقدماً عن بحث الإمامية لا يفي بالغرض بل هو بخلاف مختار العقلاء، لأن الأمر يتعلق ببناء نسقي، لو أننا اتبعنا طريق الاجتزاء من السياق وخرمنا منطق التراتبية والتقديم والتأخير الضروري للنسق، فإننا لن نظرف عند الصاحب والخصم برأي مستقيم.. بل هو ضرب من العماء ضار بالمباني العلمية، لو أننا سلمنا به وطبقناه على حقائق القرآن طراً لألفينا أنفسنا أمام آراء يتذرع التسليم بها.. تصور لو أننا

بحثنا رأساً مسألة المراجـع قبل بحـث التوحـيد والنبوـة، إذن، لعـز علينا التـصديق.. فـحقائق القرآن تـنهض عـلى صـدقـيـة التـوحـيد والنـبـوـة.. وـصـدقـ الرـسـالـة متـوقفـ على التـسلـيم بـحـقـيقـة المـرـسـل والـرـسـول.. وـمعـ أنـ بـحـثـ الإـمامـة يـعنـيـنا كـمـقـدـمةـ فيـ بـحـثـ الفـيـبـةـ إـلاـ أـنـتـاـ سـنـحـصـرـ الـحـدـيـثـ عـنـ الـفـيـبـةـ، وـفـتـرـضـ فيـ القـارـئـ إـلـاـمـاـ بـمـقـدـمـاتـ بـحـثـ الإـمامـةـ، فـالـفـصـلـ هـنـاـ لـيـسـ مـنـ بـابـ الـاسـتـفـنـاءـ عـنـ بـحـثـ الإـمامـةـ، بلـ هوـ فـصـلـ يـقتـضـيـهـ حـصـرـ الـمـوـضـوعـ وـاـخـتـصـاصـهـ فيـ بـابـ مـنـ أـبـوـابـ كـتـابـ النـجـاةـ، وـفـاءـ إـجـرـائـيـاـ بـعـنـوـانـ الـوـرـقـةـ، حـيـثـ المـقـصـدـ بـيـانـ كـيـفـ تـعـاطـيـ الشـيـخـ مـيـشـ مـعـ مـوـضـوـعـهـ لـلـوـقـوفـ عـنـ دـمـرـةـ مـاـ وـصـفـنـاهـ بـالـحـجـاجـ السـائـغـ فيـ خـطـابـهـ الجـامـعـ..

لـقدـ قـسـمـ الشـيـخـ مـيـشـ بـحـثـهـ فيـ مـسـأـلـةـ غـيـبـةـ الإـمامـ إـلـىـ مـقـامـاتـ أـرـبـعـةـ، أـوجـزـ فيـ كـلـ مـنـهـاـ ماـ يـبـدوـ جـامـعاـ مـانـعـاـ مـنـ ضـرـوبـ الـاحـتـجاجـ.. وـهـيـ كـذـلـكـ لـمـ وـقـفـ عـنـ مـجـمـلـ الإـشـكـالـاتـ الـوارـدـةـ فيـ حـوـلـ مـسـأـلـةـ الـفـيـبـةـ.. لـذـاـ اـعـتـرـنـاـ أـنـ الشـيـخـ مـيـشـ الـبـحـرـانـيـ كـانـ يـتـوقـعـ قـارـئـاـ خـاصـاـ وـلـيـسـ عـامـاـ.. وـالـإـجمـالـ هـنـاـ لـاـ يـقـتـورـهـ فـوـتـ فيـ مـطـالـبـ رـئـيـسـةـ، بلـ هوـ طـيـ مـتـقـنـ عـلـقـتـ مـفـاتـيـحـهـ عـلـىـ مشـجـبـ الـمـفـاهـيمـ الـمـكـثـةـ، حـيـثـ يـمـكـنـ إـعادـةـ نـشـرـ الـمـطـلـبـ معـ مـزـيدـ اـسـطـرـادـ.. وـهـوـ مـاـ يـؤـكـدـ أـنـ كـتـابـ النـجـاةـ مـنـ الـكـتـبـ الـتـيـ تـقـتـضـيـ حـواـشـيـ وـشـرـوـحـاـ كـسـائـرـ الـمـصـنـفـاتـ مـنـ هـذـاـ الـقـبـيلـ.. وـلـمـ يـفـتـهـ أـنـ يـسـتـقـويـ بـحـسـ مـنـطـقـيـ كـبـيرـ وـهـوـ يـعـالـجـ قـضـيـةـ كـلامـيـةـ مـنـ هـذـاـ النـوـعـ لـيـؤـكـدـ بـذـلـكـ أـنـهـ بـصـدـدـ الـبـحـثـ فيـ مـاـ قـدـ يـثـبـتـ نـقـلاـ أوـ عـقـلاـ عـنـ الـاقـضـاءـ.. الـطـرـيقـةـ الـتـيـ سـرـتـ فيـ أـمـثلـتـ أـخـرـىـ مـنـ جـيلـ الشـيـخـ مـيـشـ وـالـذـيـ تـلـاهـ.. وـهـيـ الـطـرـيقـةـ الـتـيـ زـرـعـتـ بـذـورـهـاـ مـعـ جـيلـ الشـيـخـ مـيـشـ، مـنـ أـمـثلـ الـخـواـجـةـ نـصـيرـ الـدـينـ الطـوـسـيـ وـحـيـدرـ آـمـلـيـ وـنـظـرـائـهـاـ.. وـحـظـ شـيـخـنـاـ مـيـشـ مـنـ هـذـهـ الـخـطـةـ وـافـرـ، بلـ هوـ مـنـ الـمـؤـسـسـينـ الـذـينـ عـبـدـواـ الـطـرـيقـ إـلـىـ هـذـاـ النـجـجـ التـوـفـيـقـيـ، حـيـثـ أـحـالـ عـلـيـهـ حـيـدرـ آـمـلـيـ فيـ غـيـرـ مـاـ مـوـضـعـ، كـمـاـ فـعـلـ الـأـمـرـ ذـاـتـهـ صـدـرـ الـمـتـأـلـيـنـ الشـيـراـزـيـ لـاـ سـيـماـ فيـ مـبـحـثـ الـجـواـهـرـ وـالـأـعـراـضـ حـيـثـ بـرـعـ فيـ بـحـثـهـمـاـ مـلـاـ صـدـرـاـ بـرـاعـةـ نـادـرـةـ.. فـأـثـبـتـ الـحـرـكـةـ فيـ الـجـوـهـرـ كـمـاـ فيـ سـائـرـ الـأـعـراـضـ دـوـنـ اـسـتـثـاءـ، كـانـ يـاـحـالـتـهـ الـمـتـكـرـرـةـ عـلـىـ الشـيـخـ مـيـشـ الـبـحـرـانـيـ فيـ بـحـثـهـ ذـاكـ فيـ الـحـاشـيـةـ عـلـىـ التـجـرـيدـ يـعـرـبـ عـنـ شـيـءـ مـنـ الـمـدـيـونـيـةـ إـلـىـ الشـيـخـ مـيـشـ.. إـنـ اـسـتـدـعـاءـ شـيـخـنـاـ الـبـحـرـانـيـ لـلـلـآلـيـةـ الـمـنـطـقـيـةـ فيـ مـبـحـثـ الـفـيـبـةـ وـقـبـلـهـ فيـ تـحـدـيـدـ الـإـمامـةـ^(١)، لـهـ دـلـالـةـ خـاصـةـ، سـعـىـ مـنـ خـالـلـهـ لـيـؤـكـدـ أـنـ مـوـضـوـعـاـ كـهـذاـ يـدـخـلـ فيـ بـابـ الـفـيـبـ الـمـسـتـورـ لـقـمـينـ بـأـنـ يـبـحـثـ بـرـهـانـيـ بـعـيـداـ عـنـ سـلـطـةـ الـمـنـقـولـ وـالـكـشـفـ.. وـهـوـ اـخـتـيـارـ

حجاجي هادف، يؤكد على أن ذلك النمط من الاستدلال العمدة في التمنع عن الاستئناف الإيجابي في القضايا الغبية هو الذي سيصبح مع الشيخ ميثم العمدة في إثبات الغيبة بل الوصول بها برهانيا - البرهان المنطقي بالمعنى الخاص - إلى حدود الضرورة.. فيفهم من ذلك أن المسائل الغبية ليست آية عن التناول بالبرهان المنطقي عند الاقتضاء على دعوى حصريته، إذا ما أدرك المحقق الباحث كيف يستعمل الآلة في بلوغ المطلوب بخطوات ومقدمات تراعي الترتيب في الحدود والدقة في القسمة المنطقية وتجنب ضروب المغالطة.. وقد سبق وأكدنا على الطبيعة الوظيفية للبرهان عند الحجاجي، حيث قد تنزل منزلة الضروري والمطلوب من باب كل بحسبه، وقد علمت المتلقي المفترض من شيخنا ميثم، وهو جمهور الحجاجيين والخواص ممن هم خارج حضر العقليات ومن شملوا من الأغمار واستهدفوا بقانون لجم العام عن علم الكلام.. ثم لو شئنا قلنا إن الحس الحجاجي الذي يبدأ مع شيخنا من جملة افتراضاته للإشكالات الممكنة في مراتب التقدم بالبرهان نحو النتيجة إلى اعتماد الآلة المنطقية لإثبات ما هو مؤكداً بمنطق المنقول من باب اعتماد المحصور الصعب في إثبات الأوسع البعيد عن منال التحديد، لمحفوفيته بأسرار الغيب الداعي إلى التسليم بالمنقول ابتداء، ولزيحام من يفترض أن يدفعوا الاعتقاد بالغيبة بناء على الآلة نفسها حيث قصاراً لهم . إن لم يرضوا بنتائج الصناعة . أن ينقلوا الإشكال إلى صميم حجيتها، فإذا بالموضوع يندو ضرباً من المفارقة، فتحديد الآلة رأساً ويعود النقاش إلى ما دونها أو ما فوقها في سلم الحجاج^(٣). وهذا الاستناد على البرهان المنطقي ليس بالضرورة انحصر الدليل في الغيبة فيه، بل هو استناد من باب الحجاج: أي ألزموا به أنفسهم، فقاعدة الإلزام هي قاعدة حجاجية ليست برهانية بالمعنى الأرسطي، وهي الطريقة المتبعة في المحاوره الطبيعية التي اعتمدتها القرآن الكريم، وعبر عنها خير تعبير، لما قال: «وشهد شاهد من أهلها». أو «فبهت الذي كفر».. وأيضاً الاستناد إلى الآلة في الاحتجاج على صحة الغيبة فيه نكتة بعيدة المدى، حيث إن كانت الآلة القاصرة الحصرية أمكنها أن تثبت صحة هذا الاعتقاد، فمن باب أولى أن تتأكد حجيتها مع آلة قادرة مفتوحة، نظير النقلية والكشفية كما تقدم.. وهذا يتأكّد استناداً إلى الأولوية القطعية.. ولا عليك إن رأيت مما ذكر شيخنا ميثم أصل في متون القدامى من أمثال ابن بابويه القمي في إكمال الدين وإتمام النعمة، أو ما ورد في غيبة النعماني وتحديداً في غيبة الطوسي.. فذلك دأب القدامى أن يحيوا من

شواهد الحاجاج ما هو نافع غير مردود عليه من باب التذكير ومن باب التصويب بالمعنى العام.. ومثله له نظائر في مصنفات الحكماء حتى ليحسبهم البعض أنهم ليسوا سوى مقلدة في هذا الباب، في حين أنه من باب عدم التكرار وحيث ما كان مستفادا من الروايات والأخبار لا يحتاج إلى حالات.. لكنه اقتباس لا يخل بالإبداع؛ ولذا رأينا أن يراعي وقف عند الروائع دون الزوائد، مع وجود لذوق في الانتقاء أيضا، حيث للك أن تتأمل لماذا لم يقف عند الأخبار التي تقول بادعاء محمد ابن الحنفية للإمامية والمناظرة التي جمعت بينه وعلي بن الحسين القطّل، حيث يبدو من إغفاله لذكرها رد واستئصالا لها، مما يؤكّد على حضور النباهة في الاقتباس والنقد عند الاستعارة، فلا وجود للتسليم.. حيث لا يأخذ في المقام إلا بما هو حقيق بدعم الدليل وتعزيز سير الحاجاج.. فلنقرأ مبحث الفيبة كما تصوره الشيخ ميثم لنقف عند استيعابه لأفضل الطرق في الحاجاج وعند قدرته على تلخيص ما هو جامع في المقام.

قلنا: إن الشيخ ميثم كان قد قسم بحثه المذكور إلى أربعة مقامات ابتدأها في المقام الأول بمعالجة مسألة أسباب الفيبة وثم بمقام بحث إمكانبقاء المزاج الإنساني للمدة المديدة للإمام الغائب وثالث بمقام ثبوت بقاء الأمزجة في أمثلة كثيرة مشهورة ورابع بمقام بحث أن المدعى إمامته هو الإمام المعين.

ويبدو للمطلع أن الشيخ ميثم البحرياني كان قد استوفى وجوه القسمة الأخيرة حتى كادت تكون بلحاظ مجلـم الإشكالات الكلامية التي أثيرت حولها، أشبه في حصرها بالحصر العقلي، مع أننا نأبى إثبات الحصر العقلي في مقام الحاجاج للنكتة التي ذكرناه آنفا، أي بقاء الهاشم مفتوحا أمام الممارسة الحاجاجية ومقتضها افتتاح الحصر لو صح التعبير، أي أن لا يكون حسرا عقليا ولا حتى منطقيا، بل لنقل حسرا حاجاجيا مفتوحا على الاحتمال، حسرا مقاميا ليس إلا. ولا نخال أنه فاته من وجوه الاستشكال أمر ورد في زمانه أو حتى في زماننا، إذ كل الاستشكالات لم تبرأ أن تكون واحدة من تلك المقامات أو جزئية قابلة للانضمام إلى كل هذه المقامات.. ويشهد الجدل الجاري حول موضوع الفيبة والمنكرين على الإمامة الإثنى عشرية، على أن النقاش لم يبرأ الخطوط العريضة لهذه المقامات التي حددها الشيخ ميثم في أربعة مقامات، ولا من أنكرأتى بما يصلح أن يكون قيمة مضافة في هذا المجال.. فيتبين أن المعالجة الميثمية هي معالجة حية ومعاصرة، بل لعل الكثير

من معطيات العلم الحديث تؤكد أهميتها وتجعلها قابلة لأن تقرأ أفضل في عصرنا، لا سيما ما يتعلق بمسألة إمكانبقاء الأمزجة التي تجد في العلم الحديث بخصوص العضوية الحية ما يثبت به المراد. وقد استند الشيخ ميش على هذه الطريقة كما قلنا في معرض الاحتجاج على الخصم، ولذا نصب غاية في هذا الاختيار المناهجي لعرض بحث الغيبة لما قال: «و عند بيان هذه الأمور نبين لك إنكار ما يقوله الآتي عشرة في أمر الغيبة جهل محض من منكريه، وعصبية باطلة في مقابلة الحق» (كتاب النجاة، ص ١٩١) ..

ولا غرو أن يقظة الشيخ ميش المنطقية تجعله لا يلقي الكلام على عواهنه في المقام. فوصفه للجهل هنا بقيد المحضية احتراز عن المركب، كما لو كانت المحضية في المقام مرادفة للبساطة، للجنبة المعروفة في هذا التمييز حيث لو وصفهم بالجهل المركب لكان قد ألقى عن كاهلهم مسؤولية النظر، واعتبر جهلهم المركب مما يستوجب فراغا يقينيا لمقام القطع الذي قد يستتم على الجهل المركب، الذي هو من أقسام العلم عند شرذمة من القوم. فاعتبر الأمر مضارعا للجهل البسيط الذي لا يفرغ ذمة عند التهاون في البحث والتراخي في طلب الحق.. وهذا ما تفسره قرينة السياق حينما اعتبر الإنكار على الإمامية في المقام من باب العصبية الباطلة مقابل الحق، حيث التعصب للحق أولى.. فيبدو للناظر أن حامل الجهل المركب يقع في جهلين: أحدهما جله بالحكم الواقعي.. والثاني جله في تطبيق الحكم الواقعي؛ وهذا تحصيل حاصل، فمادام جهل الحكم الواقعي فحكمه به سيكون تطبيقا للجهل الأول.. فالثاني من جهة مناسبته للأول هو علم، لأن الجاهل في هذه الحالة طبق ما حسبه علما وقطع به، حيث لو لم يقطع لما حكم، فهو بمنزلة العلم عنده، وهو في تطبيقه له كالعالم عند تطبيق معلومه.. لكنه من جهة الواقع هو جهل في جهل.. كمن قطع باستحقاق شخص للقتل وكان في الواقع نبيا، وحصل التجري كما هو مبحوث في باب القطع من الأصول؛ فعلى رأي سلطان الأصوليين، لا عقاب على هذا التجري.. هذا بالإضافة إلى أن من جهل جهلا بسيطا توقف عن إصدار الحكم وكان في مقام اللاءدية فوق جله بالمطلوب الواقعي واستوى الحكم في الوسط حيث لا من مرجع علمي لطرف القبول على النكير والعكس ينسخ.. فحسب هذا التوجيه قد يفهم أن المحضية قد تكون إشارة إلى منتهى الجهل، وهو الجهل المركب من كل الجهات، فلا يعقل حينئذ أن يكون صاحب

الجهل المحض في المقام هو صاحب جهل بسيط بلحاظ النكتة المذكورة.. إلا أننا نرد ذلك بأنه لا ينكر الجاهل جهلاً بسيطاً أمراً حتى يكون أحد نوعين: منكر جاد قاطع أو منكر عابث مستهتر.. فال الأول وهو المعتد بحكمه إن كان قاطعاً بمقطوعه رائياً فيه الحق كله، ويلحق به المشتبه حيث القاطع على جهل مركب لا يقطع إلا عن شبهة.. والثاني منكر معاند مستهتر لا يلتقط إلى قطعه عند العقلاء، بل هو معيب متى أدرك أن ذلك مخالف للحق.. وعليه فلا يحكم الجاهل جهلاً بسيطاً إلا إذا قطع لشبهة ما، فيلحق حينئذ جهله بالجهل المركب وخرج تخصصاً عن مقامنا.. أو يكون مستهترًا عابثًا فهو ملوم في تراخيه محاسب على عناده.. وأما صاحب الجهل البسيط فهو لا يحكم إلا أن يخرج من جهله البسيط إلى الجهل المركب.. وأحسب أن ذلك مراد الشيخ ميثم وليس الجهل المركب، بقرينة قوله: وعصبية باطلة مقابل الحق.. فلو كان الجاهل قاطعاً برأيه رائياً فيه الحق لما كان معنى لمعاتبته بالعصبية الباطلة..

والحق أن ما يظهر من سير المنازرة في هذا الأمر يؤكّد أن مدار الاحتجاج حول جهل الخصم بالمدعى وعدم استئناسه بالمظان، ولشدة البعد ورفض الوصال.. فإن كان مدارها بين جهل مركب وجهل بسيط، فإن العمدة في حالات الخصم من نوع البسيط، فيكون شيخنا قد أشغل ذمة الخصم بتضليل الجهد في معرفة الآخر قبل أن يروم هجاءه؛ فمادام أمام الجهد مندوحة، فلا مسامحة مع التراخي إن كان من آثار التراخي حصول ضرر كبير لا يحتمل.. وهذه أحسبها مقدمة ضرورية في مسألة التقارب بين المختلفين من هذه الأمة.. فاللزم كل طرف بأن يجتهد وسعه في معرفة الآخر هو مقتضى التعارف المطلوب؛ معرفة متبدلة تزيل عن العقل الجهل النظري ومعروف متتبادل يزيل عن القلب الجهل العملي.. وتلك غاية الإسلام أن يمحو من عرصاتنا الجهلين معاً.. النظري والعملي.. وبتعبير آخر: الجهل والجاهلية..

كيف عالج شيخنا تلك المقامات إذن، وكيف ظهر له كفايتها في إلزام من أنكر على الإمامية الثانية عشرية في مسألة الغيبة؟

في ذكر أسباب الغيبة؟

لم تأب الإمامية الحديث عن التعليل في مقام الأحكام الشرعية والسنن

التكوينية، رغم اشتهرهم بحضور التعليل والقياس في الأحكام الشرعية؛ حيث ما منعهم من ذلك، إلا اجتناب الظنون غير المعتبرة في التعدي بالأحكام إلى الموضوعات الجديدة التي لم يجدوا لها حكماً، فلم يتسامحو في اعتبار المناطق وجريان القياس. فوجدوا في الأصول والقواعد ما يغنى عن ظنون القياس الأصولي وما لا يبعد المكلف المعنى بالخطاب الشرعي كثيراً عن أمارة لسانها كاشفي أو أصل اختصاصه إنشاء الوظيفة العملية، وكذلك في المسائل التكوينية الدالة في حق الغيب المستور إلا ما كان منصوص العلة أكان من سخن التشريعيات أو التكوينيات، وقصاراه ما جاء في رائعة الشيخ ابن بابويه القمي في علل الشرائع التي تضمنت الكثير من ذكر العلل في مجال التكوين كالعلل من خلق أمور شتى، حيث كان أجرد أن يسمى علل الشرائع والأكوان، لكان أعم وأبلغ، وهو كما علمت تأكيد على ما جاء منصوصاً من ذكر العلل. وقد تطرق الشيخ الصدوقي في كتاب العلل إلى ذكر العلة وراء غيبة الإمام واستناداً إلى نصوص تقاد تشارك جميعها في علة الخوف من القتل. وهو مقتضى النقل الذي بنى عليه شيخنا البحرياني كما سنرى.. ولا شك في أن الخوف من القتل في المقام ليس من جنس الخوف المتعارف عليه عند عموم الخلق، بداع الحرص أو الضعف الشخصي وما شابه. فمثلاً هذه الأحساس التي يشترك فيها بني آدم يتعين مقاربتها تسيبياً بحسب مقامات الأشخاص ومكانتهم الاعتبارية؛ فليس خوف زيد كخوف عمرو في التقدير العادي للخوف كإحساس له أكثر من سبب وله أكثر من مرتبة في الشدة والضعف باعتبار حاله في التشكيك؛ لأن عدم التحقيق في أي نوع من أنواع الخوف يتعلق خوف الإمام بعد أن سلمنا بأنه معصوم في بحث الإمامة ضرورة، هو تهافت مرفوض.. فلا يجوز في حقه ضروب الخوف التي لها دوافع ناشئة من ضعف الشخص ونقص في أحاسيسه بينما هو الإنسان الكامل، إلا أن يقال أنه خوف من جنس خوف موسى عليه السلام؛ حينما أخبر القرآن عنه: «فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبُّ نَجَّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ».. فمقتضى التناسب الواقف عند من يخاف من؟! وكذلك منشأ الخوف وغاياته؛ فكل بحسبه.. ولذا وبناء على ما سلف، يكون خوف الإمام ليس خوفاً شخصياً بل هو من جنس الخوف النوعي؛ الخوف من القتل الذي يؤدي إلى خلو الأرض من الإمام؛ حيث لو حدث ذلك -لا سمح الله- لساخت الأرض كما في الروايات، فيكون خوف الإمام شاهداً على عصمه ومقامه، حيث هو خوف على الرسالة وعلى الأمة؛ والا فهو مدرك أنه مشمول في من عصهم الله، ومصداق: «الله

يعصمك من الناس»، حيث ليس في المقام ما يؤكد على الموت الاخترامي، الذي تتغطى فيه أدوار الرسالة والإمامية. ومن ثمة ندرك مفزي أنه لا بد له من غيبة. في هذا الضوء نستطيع فهم الأسباب التي جعلت شيخنا ميثم البحرياني يقيم دليلاً على أسباب غيبة الإمام على الخوف في المرتبة الأولى، لوجود أخبار كثيرة تشتهر في ذكر تلك العلة دون أن تجعل الحكمة وراء الفيبة كلها في جانب هذا الخوف كما سنرى لا حقاً^(٣١). في ذلك إشارة إلى ما زعمناه في حق الطريقة الميثمية: أي تقييدها بالمنقول، وبناءها عليه في عملية الحجاج.

يدرك شيخنا البحرياني أن استدلاله على الفيبة متصل على نحو نسقٍ مع بحث الإمامية، لذا ففي حديثه عن سبب الفيبة يرجع القارئ إلى ما سبق من بحثه حول الإمامية ووجوب عصمة الإمام، حيث هناك ذكر سبب انبساط يد الإمام المركب من ثلاثة أجزاء:

الأول: ما يجب من الله وهو إيجاده وإكماله في ذاته

الثاني: ما يجب على الإمام نفسه وهو القيام بأعباء الإمامية

الثالث: ما يجب على الخلق وهو الانقياد للإمام ومساعدته في تنفيذ أوامر الله تعالى والقيام بها..

وقد جاء ذلك في سياق حاجي حول وجوب عصمة الإمام من باب اللطف وكان قد استعرض استشكال الخصم حول نكتة اللطف المذكورة، حيث لو ثبت اللطف المزعوم على الله لفعله، « ولو فعله لكان ظاهراً». حيث يعلم ضرورة أن المقصود لو حصل كان ظاهراً « متمكنًا من الترغيب والترهيب»، فلا تقوم المنفعة مع خفائه عن الخلق. في هذا السياق إذن جاء ذكر الشيخ في المقام الأول للأسباب المركبة لانبساط يد الإمام. وعلى أساس الماهية المركبة رد الشيخ ميثم على استشكال الخصم، حيث قوام الماهية المركبة بأجزائها.. فمتى لم يتحقق جزء منها وهو ما وجب في حق الخلق على التقسيم المذكور، وإن تحقق ما في حقه تعالى في إيجاده وإكماله وما في حق الإمام نفسه من قيامه بعبه الإمامية، لن يكون أي معنى للظهور ضروري نظراً ولا فعل نافع مفيد عملاً^(٣٢)، فقد ظهر من ذلك أن سبب غيبة الإمام هو قوة الظالمين والخوف منهم».. ومع ذلك يفترض الشيخ ميثم عدم كون الخوف علة لغيبته، فلا يمنع ذلك من القول

بوجود مصلحة خافية من غيبته لا يطلع عليها.. وهذا لعمري ما أثبته في قواعد المرام، حيث أثبتت عدم وجوب ذكر السبب. «ولم يجب علينا ذكر السبب»^(٣٣). بعد أن سلمنا بأنه المعصوم، ما يعني أن غيبته كانت عن طاعة لا معصية.. كما أكد هناك على أن ذلك السبب قطعا ليس من الله لمناقضته لفرض التكليف ولا من الإمام لكونه معصوما فلا يصدر عنه ذلك لمعصية، انحصر السبب في الأمة والخوف وعدم التمكين، فلا إثم في ذلك وإن ترتب عليه تعطيل الحدود والأحكام عليهم.. فما على الله وما على الإمام هو جزء من السبب المركب لأنبساط يد الإمام، ومع اختلال شرط واحد، لا يتحقق انبساط اليدين.. فليست الغيبة واجبة إلا مع غياب هذا الجزء من العلة المركبة، ومع تتحققه وارتفاع ما يمنع التمكين أصبح الأصل في الوجوب هو الظهور لا الغيبة، «والظهور واجب عند عدم سبب الغيبة»^(٣٤).. فالإطناب في ذكر الأسباب وحصرها في الأمة وبيان سيران اللطف مع غيبته هو دفع لشبهة ما فتن يتذرع بها خصوم الإمامية في حجاجاتهم..

وعجباً أن يرد بعد الشيخ ميثم البحرياني من عاد إليها دونما بناء على ما تم دفعه من اعتراض، نذكر مثلاً على ذلك ما أورده التفتازاني في شرح المقاصد: «زعمت الإمامية من الشيعة أن محمد بن الحسن العسكري احتفى عن الناس خوفاً من الأعداء، ولا استحالة في طول عمره كنوح ولقمان والحضر.. وأنكر ذلك سائر الفرق، لأنه ادعاء أمر مستبعد جداً، وأن اختفاء إمام هذا القدر من الأنام بحيث لا يذكر منه إلا الإسم بعيد جداً، وأن بعثه مع هذا الاختفاء عبث، ولو سلم فكان ينبغي أن يكون ظاهراً، فما قيل أو فما يقال: «إن عيسى يقتدي بالمهدي أو بالعكس شيء لا مستند له، فلا ينبغي أن يعول عليه»^(٣٥).. وهو اعتراض متاخر رتبة عن ردود ودفع الشيخ ميثم وإن كان ورود الشيخ مسعود التفتازاني في القرن الثامن.. ومثله فعل ابن تيمية في منهاج السنة حيث جاء رده على ما تضمنه منهاج الكرامة للشيخ ابن مظفر الحلبي، وقد كان هذا الأخير من تلامذة شيخنا ميثم، فيقول: «وأي من فرض إماماً في بعض مصالح الدين والدنيا، كان خيراً ممن لا ينتفع به في شيء من مصالح الإمامية»^(٣٦)..

وكما يظهر أن هذه الاستشكالات متخلفة عن اعتراضات الشيخ ميثم البحرياني رغم أن هذه الأخيرة هي متقدمة في الزمان.. وهي استشكالات لا تأخذ بعين الاعتبار نكتة السبب المركب وسيران اللطف حتى أثناء الغيبة..

ومع أن مثل هذه الاعتراضات لا تصمد أمام نماذج أخرى كالدور الذي قام به الخضر، أدوار لا يستهان بها وقد خلدها الذكر الحكيم كما فصلت في سورة الكهف، وكما قلنا وفق قاعدة الميسور العامة، فاللطف لا ينقطع وهو كذلك لأنه لا ينقطع حتى مع اختلال السبب المركب، فما هو من الله باقي في حدود ما جرت به أسبابه وما هو من الإمام يفعله بحسب قاعدة الميسور، وما هو من الأمة متى ما ارتفع خرج الأمر من قيد الميسور إلى بسط اليد والأخذ بالحكم الواقعي والدعوة للأمر الخفي، وظهر أمر الله، فكان الظهور واجبا.. ولذا يستعرض الشيخ البحرياني شبهة المعترضين الذين تسألهوا: لماذا لا يظهر لأعدائه وإن انتهى به الظهور إلى القتل كما هو الأمر بالنسبة لأنبياء كثیر.. ولم لا يكون معدوما حتى يحين إمكان بسط اليد فيوجد.. وقد رد الشيخ ميثم هذه الشبهة انطلاقا مما أسس عليه القول أول مرة في مسألة ذكر السبب من الفيبة، وهو أننا بما انتهينا وسلمنا بعصمة الإمام، أدركنا بالضرورة أن ظهوره لأعدائه ليس تكليفا.. بل الظهور على خلاف التكليف. وعدم ظهوره العام لا ينفي ظهوره الخاص، أو كما يعبر الشيخ ميثم بجواز ظهوره لأوليائه، إذ يحصل بذلك اللطف لهم في غيبته.. فيبدو أن شبهة الخصم أنهم جعلوا اللطف قسرا على الظهور وساوقوها بين الفيبة والعدم.. وليس الفيبة في حقيقة الأمر سوى خفاء أمره مع استمرار فعاليته ولطفه بحسب المتأخر المقدور.. على أن أمر المهي الذي خفي أمره عن الأنظار ليس أمرا كما يتوهمنون، بل هو أمر جلل، وعظيم، فهو بقية الله.. لكن الشيخ ميثم يذكر شيئا غير هذا، فيقدم من مصاديق اللطف في الفيبة وسريراته» إذ لا يأمن أحدهم إذا هم بفعل المعصية أن يظهر الإمام عليه في الواقع به الحد، وهذا القدر كاف في باب اللطف»^(٣٧). فهو تأكيد على أن اللطف أمر يزيد وبضعف بحسب الاقتضاء.. لكن لو تحقق منه هذا اليسير لوجب في حقه تعالى، لأن به يتيسر الطريق إلى الطاعة كما لا يخفى.. ولم يأت الشيخ ميثم هنا بما هو متذرعا على الاستياع، بل إن ما بدا من أمر الخضر كما حدثا القرآن، أنه أقام الحد وتصرف بأكثر مما يتم أحيانا في الظاهر، كخرقه للسفينة واستخراجه للحكر وقتله لنفسه.. فالشيخ ميثم يميز في المقام بين الفيبة والعدم، فيرى أن اللطف ثابت في الفيبة لكنه ليس كذلك في العدم.. وهو بذلك يكون قد أرسى قاعدة أساسية، وهو أن المدار في المسألة هو اللطف وليس الفيبة، فالفيبة عارض متى ارتفع السبب وجوب الظهور، لكن مع وجود اللطف وبقائه مع الفيبة تكون الفيبة مقدمة على العدم وأنفع من باب اللطف..

فما أوجب الظهور هو اللطف، وما أوجب الغيبة هو اللطف أيضاً..

في ذكر إمكان بقاء المزاج الإنساني

في المقام الثاني من بحث الشيخ ميثم لمسألة الغيبة من كتاب النجاة، يطرق قضية أساسية تتعلق بإمكان بقاء المزاج الإنساني لمدة أطول من المعتاد.. وقد استند إلى قاعدة الإمكان، وإلى أن الواقع نفسه خير دليل على الإمكان.. وكان لا بد من أن نتأمل قيمة هذا الاستدلال خارج حدود المنطق الصوري نفسه، حيث أمكن تعزيزه بما يثبته العلم في العضوية الحية اليوم، من أن السؤال حول لماذا يبقى الإنسان فترة طويلة على قيد الحياة لا يستدعي الغرابة بمقاييس العلم الحديث من السؤال: لماذا يموت الإنسان؟ فالإنسان مزود بكل وسائل الاستثمارية والمناعة، وأن الشيخوخة والمرض والموت بمدلولها البيولوجي هي عوارض على كمال العضوية الحية، فليس مستحيلاً في نظر البيولوجيا أن تمتد حياة الإنسان إلى آماد طويلة.. لكن بالنسبة لشيخنا ميثم الذي عاش قبل قرون لم تصل البشرية إلى تحقيق ثورتها في مجال علم الأحياء وما يعدها من علوم أخرى، لا يجد غرابة في التأكيد على علمية هذا الضرب من الغيبة تحفيقاً من ساحريته وغرابته، ليجعله أمراً ممكناً في عالم الإمكان.. قيمة هذا الاستعراض لأمثلة حية يعزز هذا الإمكان و الذي وجدنا له نظائر فيما صنفه أعلام الإمامية كما فعل الشيخ الطوسي مثلاً في كتاب الغيبة، إنما هو ضرب من الحجاج الذي يريد البلوغ بمسألة الغيبة إلى درجة من التفهم الإيجابي الممكن الذي يخرج الموضوع من حلق الغيبات بعيدة عن الحس إلى حلق عالم الواقعيات الممكنة بناء على قاعدة الواقع خير دليل على الإمكان.. هكذا يرقى البحث في إمكان بقاء المزاج عند شيخنا ميثم إلى مصاف الضروري في الاعتقاد، أو كما قال: «ويدل على ثبوت الإمكان توافر الواقع»..

في ذكر ثبوت البقاء في أمزجة مشهورة..

يستند الشيخ ميثم البحرياني على أدلة ملموسة في إثبات إمكان بقاء المزاج الإنساني.. وذلك في سياق النزول بمفهوم الغيبة إلى حدود المدارك الواقعية الملموسة القريبة من الحس والخيال.. فإذا أمكن ثبوت بقاء بعض الأمزجة ممن عاصرهم أو عاصرهم من يوثق في روایته أو ما يعاصر الناس من تلك النظائر

في كل جيل، فإن ثبوته في الكمال هو من باب الأولوية القطعية..هذا ما يفهم من إيراد الشيخ لشواهد حية لأسماء ثبت تعميرها لأزيد من ثلاثة، وهي أمثلة كثيرة يمكن الوقوف عليها في ما ذكره الطوسي في كتاب الغيبة نظير الريبي الفزاري الذي عمر ٢٨٠ سنة وعاصر بعض خلفاءبني أمية.أو المستوغر عمر بن ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد الذي عمر ٢٢٠ وقال في ذلك شعرا:

ولقد سئمت من الحياة وطولها وعمرت من بعد السنين مئينا
مائة أتت من بعدها مائتان لي وازدت من بعد المئين سنينا
هل ما بقي إلا كمام قد فاتنا يوم يكره وليلة تفينا

هذا بالإضافة إلى عدد من الأسماء التي ذكرها الشيخ ميثم وقد أوردها الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة وأزيد منها؛ حيث يؤكد الشيخ ميثم على تواتر حصول بقاء وامتداد الأمزجة لمدد كهذه..بالإضافة إلى ما جاء في قصص الأنبياء، الذين عمر بعضهم ألف سنة إلا خمسين عاماً كسيدنا نوح عليه السلام وهو كافية كشاهد في المقام.وبذلك استدل أيضاً في قواعد المرام..فإن قيل: إن ذكر أمثلة كهذه.. حاجج بها الكثير من أعلام الإمامية خصومهم في إثبات إمكان طول المزاج لمدد طويلة.. على ما يمكنها من جلب القطع واليقين، إلا أن المقام يتعلق بدليل الأولوية القطعية كما تفيد قرينة الحال، حيث ثبتوت بقاء الأمزجة عند عامة الخلق تؤكد على إمكانها قطعاً في الكمال.. غير أن الأمر مدفوع هاهنا، باعتبار أن القرآن وهو في المقام قطعي الثبوت وما جاء فيه من إخبار وقصص عن خصوص قصص الغابرین داخل في الظاهر وقطعي الدلالة، كان أيضاً تعرض لأنواع من الغيبات بعضها تعلق بأولياء لم ثبت لهم النبوات، بل حصلت الغيبات وحصل معها بقاء الأمزجة لفترات في كائنات موصوفة بقصر التعмир، ككلب أهل الكهف الباسط ذراعيه بالوسيط لستين عدداً ضارعت عمر أهل الكهف أنفسهم.. فهي شواهد تفيد الأولوية القطعية.. وحتى لو اقتصرنا على مثال بقاء الأمزجة عند بعض الأنبياء المعمرين، فذلك يحوي إشارة لطيفة، حيث لا مدخلية للنبوة في إمكان بقاء المزاج، ما دام لم يتحقق التعمير في حقهم جميعاً، بل إن وقوعه مخالف للوائد إلا أن يكون ذلك من باب الإعجاز.. والإعجاز على نذرته دليل إضافي على الإمكان، بل الإعجاز في كل ما عدا ذلك لا يختص بالنبوة وغيرها في

مقامنا حيث ثبت التعمير لأهل الكهف وكلبهم، فتأمل!

وقد استدل شيخنا ميثم في النجاة وكذلك في قواعد المرام بدليل المعمرين من عامة الخلق وهو في حكم المعتاد، وأيضا بما ورد عن خبر نوح: «فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفُ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا»، أيضا بدليل ما اتفقت عليه العامة والخاصة من طول حياة الخضر وإلياس.. هناك عدم الشيخ ميثم إلى رد ما استبعده الخصم من طول مدة الغيبة إلى نكتة، تجعل السؤال ممكنا بعد ذلك، حول ما الفرق بين أن يطول عمر الأنبياء كالخضر وإلياس وعمر الأشقياء كالسامري والدجال، فهلاً أمكن مثله في الواسطة، أي في الأولياء!^(١٦)

إن لسان الأدلة التي ساقها الشيخ ميثم، ترمي إلى جعل الاعتقاد بمدة بقاء الأمزجة سائغا كما لو كان من قبيل المعتاد.. فالقصد منها نزع الدهشة من الأذهان، من خلال توالى الأدلة على وقوع المدد الطولى في حياة المعمرين من العوام أو الخواص.. وهذا يظهر من كلامه: «إن من نظر في أخبار المعمرين وسيرهم علم أن مقدار عمره وأزيد معتاد»^(١٧). ولعله من الطريف أن نذكر كلمة للسيد ابن طاووس تكاد تكون شارحة لهذا الوجه من جعل الاعتقاد في طول الأعمار أمرا مستساغا، حيث يقول: «لو حضر رجل وقال أنا أمشي على الماء ببغداد فإنه يجتمع لمشاهدته كل من يقدر على ذلك منهم، فإذا مشي على الماء وتعجب الناس منه فجاء آخر قبل أن يتفرقوا وقال أيضا أنا أمشي على الماء وتعجب الناس منه فجاء آخر قبل أن يتفرقوا وقال: أيضا أنا أمشي على الماء فإن التعجب منه يكون أقل من ذلك.. فمشي على الماء فإن بعض الحاضرين ربما يتفرقون ويقل تعجبهم. فإذا جاء ثالث وقال: أنا أمشي على الماء فربما لا يقف للنظر إليه إلا قليل. فإذا مشي على الماء سقط التعجب من ذلك. فإن جاء رابع وذكر أنه يمشي أيضا على الماء فربما لا يبقى أحد ينظر إليه. ولا تعجب منه. وهذه حالة المهدى . عج . لأنكم روitem أن إدريس حي موجود في السماء منذ زمانه إلى الآن، وروitem أن الخضر حي موجود منذ زمان موسى العنكبوت أو قبله إلى الآن. وروitem أن عيسى حي موجود في السماء وأنه يرجع إلى الأرض مع المهدى (عج) . فهذه ثلاثة نفر من البشر قد طالت أعمارهم وسقطت التعجب بهم من طول أعمارهم فهلا كان لمحمد ابن عبد الله عليه السلام أسوة بوحد منهم أن يكون من عترته آية لله جل جلاله في أمته بطول عمر واحد من ذريته..»^(١٨).

من خلال هذا المقطع من مناظرة السيد ابن طاووس ندرك أن إبراد شواهد من عامة الخلق أو من خواصهم كما جاء في الذكر الحكيم، إنما كان كافياً للتخفيف من الدهشة ونزع التعجب وإلا انتقل التعجب إلى الشواهد نفسها، ما دام أن الشبهة في المقام تتعلق باستبعاد طول الفيبة.. فإن أمكن هنا لم لا يمكن هناك.. فليس في يدي الخصم سوى نكران لا يمنع الإمكان، بل لا يساوقي ما وقع..

في ذكر أن المدعى إمامته هو هذا المعين...

وفي هذا المقام وهو الرابع، يستند الشيخ ميثم على دليل التعيين. فقد ثبت النص على هذا الإمام في ما تنقله الإمامية الإثنى عشرية خلفاً عن سلف، وكان من أمر الإمام الحسن العسكري أن أظهره ونص عليه، وقد غادر الإمام الحسن الدنيا بعد أن «أكمل الله عقله وعلمه الحكمة وفصل الخطاب». لقد اكتفى الشيخ البحرياني بأدلة الإمامية في المقام، ولم يقف عند الأدلة الواردة عند غيرهم وبعض الآثار التي تصلح قرائنا على صحة المولد وصدق الفيبة.. وهذا مصدق لما سبق من وصفنا للطريقة الحجاجية المتتبعة من قبل الشيخ ميثم، حيث ختم بالقول: « ولو سلمنا أنه لم يوجد بقاء المزاج الإنساني إلى الحد المذكور، إلا أن ذلك من الأمور الممكنة، والله تعالى قادر على جميع الممكن، ومن مذهب الكل أن خرق العادة في حق الأولياء والصالحين أمر جائز وحينئذ يكون الاستكثار والاستبعاد قبيحاً».

فقد عاد إلى مفهوم الإعجاز ليؤكد أن الدليل البرهاني إن لم يُفِ بالفرض، فتحن أهل عقيدة وإيمان، فـ«أمكن أن تتقبل ذلك تقبل العجزات التي هي عنوان القدرة الإلهية، ما دام حصل الدليل النقلي على ذلك.. وما يعزز رأينا في عدم استشهاده في المقام بما في مظان العامة قوله في قواعد المرم: «وهي.. أي أخبار ما يعرف به الأئمة من كرامات ومعجزات.. مسطورة في كتب الآثار عن الأئمة الأطهار من رامها طالعوا في مظانها»»^(٣). أما ما كان من الطريقيين الذين سلكهما في الاستدلال على التعيين، أي ما توادر من أخبار الإمامية وأيضاً ما روی عن الرسول - ص - من أن ابنته الحسين «إمام ابن إمام آخر إمام ابن أئمة تسعة تاسعهم قائمهم..» كافٍ، لكنه في الحجاج مطلوب الإكثار لا لعدم كفايته في المقام، بل لمقتضى الحاجاج لا سيما التأكيد على ذكر سنده الثابت

عند العامة وتحديداً ابن حنبل..غير أن الحديث عن المعين يقتضي دفع كل ما من شأنه أن لا يجعل الإمامة تصل إلى الثاني عشر، ومنه دفع آراء بعض الشيعة الذين أنكروا بعض الأئمة، وهو ما يستدعي إثباتاً واحداً واحداً من الأئمة. لذا نعتقد أن هذا البحث كان شديد العلقة ببحث الغيبة ومسائلها. وقد حاول الشيخ ميثم أن يؤسس قاعدة للنقاش تستدعي ثلاثة نقاط أساسية: إحداها بما أن لا أحد من ادعى الطوائف الأخرى غير معصوم بالاتفاق، فإن ما ليس معصوم لا يكون إماماً، حيث يمكننا القول: إنَّ الوجه الذي يجب به الإمام من باب اللطف هو عصمته لا مجرد الأعلمية..وثانيهما أن لا وجود لنص على إمامية أحد من زعمت الطوائف المذكورة، وثالثها وبموجب قاعدة الحسن والقبح العقليين المتفق عليها من قبل الشيعة قاطبة، تثبت أن الحق لو كان مع هذه الطوائف لما انقرضت.. «حيث لازمه خروج الحق عن الأمة».. لقد حاج الشيخ ميثم البحريني كل هذه الفرق ودحض مزاعمها بطرق حجاجية سائفة مستوعباً كافة إشكالياتهم مفنداً إياها واحدة واحدة، إذ وقع عند عشرة ادعاءات بدء بالKİسانیة ومروراً بالزیدیة والناؤوسیة والإسماعیلیة والشـمطیـة والـفـطـحـیـة والمـمـطـورـة والـطـائـفـة التي ادعت إمامـة أـحمدـ بنـ مـوسـىـ والأـخـرـيـ التـي ادعت إمامـة مـحمدـ بنـ عـلـيـ والتي ادعت أنـ الحـسـنـ بنـ عـلـيـ لمـ يـمـتـ.. كـانـ الحـجـاجـ نقـلـياـ وـعـقـلـياـ، حيث اكتفىـ الشـيـخـ مـيـثـمـ بـذـكـرـ الأمـلـةـ العـشـرـةـ دونـ أنـ يتـطـرـقـ إـلـىـ ماـ عـدـاـهـ مـبـرـراـ ذـلـكـ بـقـولـهـ: «ـفـهـذـاـ هـوـ الـكـلـامـ عـلـىـ الطـوـائـفـ الـمـشـهـورـةـ مـنـهـمـ، وـأـمـاـ الـبـاقـونـ فـكـلـامـهـمـ ظـاهـرـ الـفـسـادـ»^(١). وـالـحقـ أنـ هـذـاـ حـجـاجـ شـيـعـيـ . شـيـعـيـ بـأـمـتـيـازـ، وـهـوـ مـيـزـ إـلـامـيـةـ الـإـثـنـيـ عـشـرـيـةـ، حيثـ بـاتـ وـاضـحـاـ أـنـ أـيـ اـدـعـاءـ وـزـعـمـ لـاـ يـسـتـنـدـ إـلـىـ دـلـيلـ وـبـرـهـانـ لـنـ تـقـومـ لـهـ قـائـمـةـ.. فـتـكـونـ بـذـكـرـ الـإـثـنـيـ عـشـرـيـةـ وـحـدـهـ الـقـادـرـ عـلـىـ الدـفـاعـ عـنـ عـقـائـدـهـاـ بـدـلـيلـ الـعـقـلـ وـالـنـقـلـ، وـتـنـازـلـ جـمـيعـ خـصـومـهـاـ الـمـنـاظـرـينـ بـالـحـجـاجـ وـالـبـرـهـانـ»^(٢). لـقـدـ رـدـ مـقـالـةـ الـKİـسانـیـةـ التـي زـعـمـتـ إـلـامـةـ مـحمدـ بنـ الـحـنـفـیـ وـنـفـتـهـ عـمـنـ دـوـنـهـ.. ذـلـكـ لـأـنـهـ بـعـدـ أـنـ رـأـواـ فيـ مـحـمـدـ بنـ الـحـنـفـیـ إـلـامـ وـأـيـضاـ الـقـائـمـ الـمـهـدـیـ، قـضـواـ بـأـنـهـ لـإـمامـ غـيرـهـ وـبـأـنـهـ لـيـمـوتـ إـلـاـ بـعـضـ الـظـهـورـ حـتـىـ لـاـ تـخـلـوـ الـأـرـضـ مـنـ حـجـةـ.. وـقـدـ اـسـتـدـلـواـ بـقـولـهـ عـلـىـ قـولـ عـلـىـ بـنـ أـبـيـ طـالـبـ الـکـلـمـةـ كـمـاـ كـانـ هـذـاـ الـأـخـرـ صـاحـبـ رـايـةـ الرـسـوـلـ .. صـ. وـعـلـىـ كـوـنـهـ الـمـتـنـظـرـ بـقـولـهـ: «ـلـنـ تـقـضـيـ الـأـيـامـ وـالـلـيـالـيـ حـتـىـ يـبـعـثـ اللـهـ رـجـلـ مـنـ أـهـلـ بـيـتـيـ اـسـمـيـ وـكـنـيـتـهـ كـنـيـتـيـ وـاسـمـ أـبـيـهـ اـسـمـ أـبـيـهـ عـلـىـ

أن من أسماء علي عبد الله لقوله: «أنا عبد الله وأخو رسول الله..الخبر»..

وقد استدل الشيخ ميثم على فساد هذه الدعوى التي رآها غير موجهة، بأمور، منها أنها لو سلمنا بأن خبر «أنت ابني حقاً» صحيح وهو كذلك لا يشك فيه أحد، إلا أنه لا يفيد خصوص الإمامة.. وهذا واضح حيث التخصيص يحتاج إلى قرينة مطمئنة، لذا حمله الشيخ ميثم على معنى الشجاعة وطيب المولد تشجيعاً من علي بن أبي طالب^{الكتاب} لابنه محمد بن الحنفية على ما كان منه من بلاء حسن.. فأما كونه صاحب راية أبيه، فلا يكفي دليلاً، ولو كان كذلك وجب أن كل من حمل راية الرسول أو راية الإمام على ^{الكتاب} نص على إمامته؟! لاماً كونه المهدى فليس في لسان الخبر ما يثبت سوى أن الله يبعث رجالاً بتلك الأوصاف ولا يفيد أن المعين هو هذا الشخص، هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن عبد الله اسمه لعلي بن أبي طالب، فالمقصود من الخبر المذكور أنه نسب لنفسه العبودية لله ليس إلا.. هذا دون أن ننسى أن محمد بن الحنفية لم يدع الإمامة وقد أنكر ذلك أمام أنصار المختار الذي سار في طلب الثأر للإمام الحسين^{الكتاب}. وقد سميت الكيسانية نسبة كيسان وهو اسم للمختار.

ورد الشيخ ميثم على مدعى الزيدية التي ترى أن الإمامة في علي والحسن والحسين ثم علي بن الحسين ثم كل فاطمي خرج بالسيف هو مستحق للإمامية. وقد رأوا في زيد بن علي إماماً نظراً لعلمه وزهره وأمره وجهاده.. لكن الشيخ ميثم يذكر بأن شرائط الإمامة هي غير ما ذهبت إليه الزيدية، بقدر ما هي العصمة والنعم، وهذا لا يثبتان في حق زيد - ض.. وليس لأحد أن يدعي ذلك إلا أن يأتي ببيان.. والحق أن ثمة ما يستحق حجاجاً أطول من ذلك، فلئن زعمت الزيدية أن شرط الإمام خروجه بالسيف، فثمة من الأئمة الأوائل الذين اعترفت بهم الزيدية من حمل السييف ولم يحمله بحسب الظروف.. فالحسن^{الكتاب} وافق على الصلح، ولم يرفع السييف بعدها كما لم يرفع الحسين السييف فترة الصلح.. وأيضاً لم يرفع علي بن الحسين^{الكتاب} السييف أيضاً، وكانت حياته زهداً وعلماء ودعاء وبكاء حتى سمي بالسجاد لكثرة سجوده وبذل الثفنات للنقاء الذي سببه كثرة السجدة وطوله ويزين العابدين وما شابه..

ورد شيخنا ميثم على الناووسية أتباع عبد الله بن ناووس البصري الذين حصروا الإمامة في جعفر بن محمد واعتقدوا أنه الإمام المنتظر الذي سيعود

ليملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، وحاجتهم خبر رواه عن بنسة بن مصعب عن الإمام جعفر: إن من جاء يخبركم عني بأنه غسلني وكفوني ودفوني فلا تصدقونه». وقد رأى الشيخ ميثم أن هذا الخبر لا يكفي، بل إن العلم الضروري بموت الإمام لا يدفعه خبر الواحد.. والخبر قد يتحمل الصحة وقد لا يتحملها.. فإن لم يصح بطل كل المدعى وإن صح أمكن تسليط التأويل مادام يعارض العقل حيث يجب ترجيح العقل على النقل في المقام..

ورد الشيخ ميثم على دعوى الإسماعيلية التي حضرت الإمامة في إسماعيل الولد الأكبر للإمام جعفر بدعوى عدم جواز النص على غير الأكبر أولاً وثانياً لأنهم زعموا أن من خالفهم أجمع على أن الإمام نص على ابنه إسماعيل، ولكنهم رجعوا وقالوا بأنه بدا له فيه، فلم يلزموا أنفسهم بقبول مقالة المخالف.. ويرد الشيخ ميثم على هذا الزعم بأن النص على الأكبر يكون مع شرط بقائه بعد الوالد ويمتنع مع عدمه، حيث وقوعه حينئذ يكون كذباً ما دام المتوقع من المنصوص عليه أن يكون خليفة الماضي.. وأما زعمهم أن الإجماع وقع من المخالف حول وقوع النص قبل البداء، مردود.. وغير مسلم به لأن لا وجود لمن أجمع من الأصحاب على ذلك.. وأما حديث البداء فلا علاقة له بالإمامية، بل يتعلق بالقتل الذي صرف عن إسماعيل، كما جاء في الرواية: «إن الله كتب القتل على ابني إسماعيل مرتين فسأله فيه، فما بدا له في شيءٍ كما بدا له في إسماعيل»..

وعلى الشمطية القائلين بإمامنة محمد بن جعفر وهم أتباع يحيى بن أبي الشمط حيث رروا حبراً عن أبي عبد الله عليه السلام: «سمعت أبي يقول: إذا ولد لك ولد يشبهني فسمه باسمي فهذا الولد يشبهني ويشبه الرسول ويكون على سنته»..

لم يسلمُ الشيخ البحرياني بصحة الخبر، ومع فرض التسليم لا يجوز العمل به في المقام لأنه من الآحاد، ومع فرض التسليم لا يؤدي إلى المراد بالدلائل الثلاث: مطابقية وتضمنية والتزامية.. لم يتوقف الشيخ ميثم عند مقتضى الدلائل الثلاث، لكننا نقول: لعله أراد بالمطابقية أن الخبر المذكور لم يكن كافياً للدلالة على تمام معناه الموضوع له، فالشبه وحده لا يتعدي في الدلالة إلى الإمامة بشرطها.. العصمة والنص.. وصفاتها الأخرى.. ومقتضى الدلالة المطابقية أن يدل اللفظ على تمام معناه.. ولم يحصل هذا في المقام.. وحيث لم يثبت ذلك بالمطابقية

فلن يثبت بالباقي، حيث كلاهما فرع للأول.. فلا نتصور الجزء في التضمني ولا ما هو خارج عن المعنى إلا بتصور الكل وما هو دال على نفس المعنى.. والحال أن هذا لم يقع.. فعل ذلك ما أراد الشيخ ميثم الإشارة إليه فتأمل!

لكن لو سلمنا بهذا حسب الشيخ ميثم البحرياني، فسيعارض ذلك بكون محمدا خرج بعد أبيه مدعيا الإمامة ومتسميا بأمير المؤمنين وهو حسب المتعارف عليه عند جمهور الإمامية أمارة على عدم استحقاق الإمامة وهو أمر منكر..

وردا على الفطحية القائلة بإماماة عبد الله بن جعفر، قال بفساد هذه الدعوى لأن لا وجود لنص من الأمام على ابنه، وإنما بنوا على الأكابرية. وقد رد الشيخ ميثم القول بأكابرية عبد الله بن جعفر، مؤكدا على أن الأكابرية لإسماعيل. ورده ثانيا من حيث أن حديث الإمامة في الأكبر ورد مشروطا «ما لم تكن به عاهة».. وكل من ذهب إلى إمامية موسى ابن جعفر قالوا على نحو التواتر بوجود عاهة في عبد الله في دينه لأنه ذهب مذهب المرجئة «الواقعون في علي وعثمان» وقول أبي عبد الله فيه: «هذا مرد كبير» وقوله «أما علمت أنه من المرجئة».. هذا فضلا عن أنه لم يتميز عن العوام ولا كان صاحب روایة في الحلال والحرام ولا أهلا للإفتاء ولا كان يجيب في المسائل الصفيحة التي تعرض عليه لما امتحن بها عند خروجه وادعائه الإمامة.. فتلك وجوه كافية تشهد على عدم استحقاقه لها..

وأما دعوى المطرورة الواقفين على إمامية موسى عليه السلام فتشبهتهم في ذلك دليلان: الأول قول أبي عبد الله: «يا حميده بخ بخ، حل الملك في بيتك» قوله: «اسمه اسم حديدة الحلاق».. فرد الشيخ ميثم أولا بأن المراد بالملك هنا هو الإمامة على الخلق، وثانيا، عدم التسليم بصحة الخبر ومع فرض التسليم لا يفيد المعنى المذكور بل قد يفيد معنى القائم بالإمامية بعده..

وأما القائلون بإمامامة أحمد بن موسى، بناء على كون الإمام موسى وصي بالإمامية إليه وبناء على كون أبي جعفر كان صغيرا، فإنه مردود عليهم حسب الشيخ البحرياني، بعدم التسليم بصحة النص على أحمد بن موسى أولا، فلم يره أحد من النقلة المعتبرين من الإمامية.. وأما عن كونه صغير السن ففيه التباس، حيث كمال العقل عند حجج الله لا يعارض بصغر السن وقد رأيت مثالا في القرآن لذلك: «كيف نكلم من كان في المهد صبيا، قال إني عبد الله آتاني

الكتاب وجعلني نبياً» و «وأتيناه الحكم صبياً»..

وأما القائلون بiamامة محمد بن علي، بعد أبي الحسن علي بن محمد، بنصر هذا الأخير عليه فهو مردود من قبل الشيخ البحرياني، بسبعين: أنه لا وجود للفظ يؤكّد ذلك فوجب أن يأتوا به هذا أولاً.. وثانياً أنهم انفروها ولم يبق منهم من يعتد بنقله ولا من يعتبر رأيه حجة في تعين الإمام..

أما الذين زعموا أن الحسن بن علي لم يمت، فشبهتهم في ذلك لو أنه مات وليس له ولد لخلا الزمان من إمام معصوم.. ورد ذلك حسب الشيخ ميثم أن موت الإمام معلوم بالضرورة.. كذلك لا نسلم بعدم وجود الولد بعد أن أثبتت له جمهور من الإمامية الولد وسموه وشخصوه وظهر لهم ورووا فائضاً من الأخبار حول المولود.

نقول: إن مجمل هذا الحاجج الشيعي - الشيعي حول الإمام المعين يعزّز أموراً منها:

أن وراء كلّ هذا الخلاف اتفاق على أمور منها وجوب الإمام مع تفصيل في المقام، وأيضاً كلّهم يؤكّد على ثبوت المنتظر وإن أخطأ بعضهم المعين.. ليكون الخلاف شخصي لا نوعي..

وهذا الاختلاف ليس فيه ما يخدش في صدق المهدوية والفيبية بل هو اختلاف تفصيلي نابع عن شبّهات، يؤكّد على صدق القضية، حيث النزاع حول قضية ثابتة لا خلاف حولها من جهة التعين بل من جهة المعين..

أن المدار هو الدليل، حتى أولئك الذي تشبيثوا بأدلة واهية لم تكن آراؤهم عارية عن دليل نقلي وعلقي، فحق عليهم إن راموا الدليل أن يأتوا به موجهاً والخضوع لمنطق الحاجج والبرهان..

أن يتصدى الشيخ ميثم لكلّ هذه الإدعاءات لا يعني أن هذه الطوائف كلّها متفرقة ضد الإثنى عشرية، بل مؤدى كلّ دعوى من هذه الدعاوى أن يجعل كل طائفنة في مواجهة كلّ الإدعاءات العشر المذكورة.. ولو أتنا تأملنا مجمل أدلة الطوائف الأخرى سنجد أن الدليل الأقوى هو دليل الإمامية الإثنى عشرية، نظراً لأنّه آخذ بالعقل المطمئن وآخذ بالنقل المستفيض.. ففضل الكاتب العقلية لا تتوقف

عند قرينة غير مطمئنة ونقوله المستفيضة لا تكتفي بالأحاديث ولا الشاذ النادر.. فامكـن كل طائفة من هذه الطوائف أن تحتاج على الأخرى بما أورده الإمامية في حقها لكنـها لن تصمد أمام كثافة الحضور العقلي والنـقلي الإمامي، مما يستدعي أن تزيد من الشواهد والأدلة ما يمكنـها من الدفاع عن آرائـها.. فالحجاج في المقام مشروع والشرط: «قل هاتوا برهانـكم إن كـنتم صادقـين»..

هـذا الحجاج الشيعي - الشيعي كان ضروريـا للمقام الرابع من مـبحث الفـيـبة عند الشـيخ مـيثم، لأنـه يـتعلق بالـتعـيـنـ. والـتعـيـنـ لا يـتحقـق إلا بعد رد دعـوى من زـعمـ أنـ الإـمامـة ثـبـتـ فيـ حقـ هـذا دونـ ذـاكـ. وـكـونـه جاءـ قبلـ مـبحثـ الفـيـبةـ لا يـضرـ معـ وجودـ الإـحالـةـ. وـحيـثـ خـصـصـناـ الـحـدـيـثـ فيـ الفـيـبةـ دونـ باـقـيـ الفـصـولـ الأـخـرىـ منـ النـجـاهـ، كانـ لاـ بدـ منـ استـحـضـارـ هـذاـ الـبـحـثـ هـنـاـ لـتـكـامـلـهـ معـ مـبحثـناـ ولـلـعـلـقةـ الشـدـيدـةـ بـيـنـهـماـ وـكـونـهـ بـمـنـزـلـةـ لـزـومـ المـقـدـمةـ لـذـيـ المـقـدـمةـ..

في الختام

هـذاـ غـيـضـ مـاـ فـيـضـ مـاـ جـادـتـ بـهـ قـرـيـحةـ الـعـالـمـ الـمـحـقـقـ وـالـفـيـلـيـسـوـفـ الـمـدـقـقـ شـيخـناـ كـمـالـ الدـيـنـ مـيـثـمـ بـنـ عـلـيـ بـنـ مـيـثـمـ مـنـ الـمـعـلـىـ الـبـحـرـانـيـ، الـمـوـصـوفـ بـزـيـدةـ الـفـقـهـاءـ وـالـمـحـدـثـيـنـ، تـكـفـيـ إـشـارـةـ لـعـرـفـةـ بـلـائـهـ الـمـعـرـفـةـ الـحـسـنـ وـذـكـائـهـ الـوـقـادـ؛ وـحـجـاجـهـ فيـ مـسـأـلـةـ الـفـيـبةـ إـنـ هـوـ إـلاـ نـمـوذـجـ يـؤـكـدـ عـلـىـ عـبـرـيـةـ مـنـ سـلـكـ سـبـيلـ الـحـجـاجـ الـمـخـتـصـ فيـ أـمـرـ كـهـذاـ يـتـطـلـبـ مـزـيدـ اـسـتـطـراـدـ.. وـفـيهـ إـشـارـةـ عـلـىـ مـاـ لـهـ مـنـ سـعـةـ أـفـقـ، اـقـتـدـرـ بـهـاـ عـلـىـ بـلـوغـ آرـائـهـ عـبـرـ طـرـائـقـ يـتـصـالـحـ فـيـهاـ الـنـقـلـ وـالـعـقـلـ وـالـذـوقـ، وـإـنـ كـنـاـ لـاـ نـسـتـسـيـغـ هـذـاـ التـقـسـيمـ التـعـسـفـيـ، حـيـثـ كـلـ مـسـالـكـ الدـلـيلـ، هـيـ عـقـلـيـةـ فيـ نـهـاـيـةـ الـمـطـافـ، وـالـنـقـلـ إـنـمـاـ اـسـتـمـدـ حـجـيـتـهـ بـنـاءـ عـلـىـ الـعـقـلـ، فـلـيـسـ كـلـ نـصـ حـجـةـ إـلاـ نـصـاـ مـخـصـوصـاـ أـمـكـنـ الـعـقـلـ التـسـلـيمـ بـحـجـتهـ، وـهـيـ مـشـمـولـةـ فيـ قـوـلـ الـبـارـئـ تـعـالـىـ: «ـقـلـ هـاتـواـ بـرـهـانـكـمـ إـنـ كـنـتـمـ صـادـقـينـ»ـ: صـدـقـ اللـهـ الـعـلـىـ الـعـظـيمـ!

الهوامش

(١) ولد الشيخ كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم بن المعلى البحرياني بالدونج قرية من بلاد البحرين التي كانت تأريخياً تشمل الأحساء والقطيف، وقد اختلف المترجمون في تحديد سنة ولادته ووفاته. فمنهم من قال إنه ولد سنة ٦٣٦هـ وتوفي سنة ٦٩٩هـ. ونفع حسب المحقق البحرياني في كتابه «لؤلؤة البحريين» في قرية هلتا من بلاد البحرين أيضاً. هذا حسب الراحل عدن بعض المحققين لتضارب تحديد زمن وفاته، حيث ذكر أول مترجم له الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي بأن وفاته تمت سنة ٧٦٩هـ. وتبعد في ذلك كثيرون. ولستنا هنا في مقام التحقيق في تاريخ مولده ووفاته، فذلك مردود إلى محل آخر، والمهمة في ذلك على المحققين والمؤرخين وأصحاب الترجم.

(٢) احتجاجات الشيخ البحرياني لم تكن حية بالمعنى الذي يغدوه فعل التواصل الاجتماعي كما كان بين أهل المناظرة ولهم نظائر في المتقدمين والمتأخرین، بل اقتصر على جنس الاحتجاجات الافتراضية لو صح هذا التعبير، بمعنى لستيعابه لكل اعتراضات الخصم ثم الرد عليها باتفاقـ غير أن الشيخ البحرياني وكونه من أهل الذوق والتصرف وأهل العلم والغوص لم يكن اجتماعياً بقدر ما كان متزرياً حتى عاتبه البعض على ذلك، فكانت أجوبته دالة على أنه لم يكن من أهل المناظرة المباشرة ولكنه من أهل المناظرة غير المباشرة. لكنها مناظرة حية من حيث استشكلاتها حتى أنها تظهر حيوية الاحتجاج الرفيع عند شيخنا ميثم البحرياني. وبروى أن بعضهم كتب إليه كتاباً يعاتبه فيه على انزوائاته وبعده عن الناس قائلين له : «و العجب منك مع شدة مهاراتك في جميع العلوم والمعارف و حدائقك في تحقيق الحقائق و إيداع اللطائف قاطن في ظلول الاعتزال و مخيم في زاوية الخمول الموجب لخمود نار الكمال...»، فأجابهم في أبيات شعرية :

طلابت فنون العلم لأنني بها العلا ٠ ٠ ٠ فقصر بي عما سموت به القل

تبين لي أن المحسن كلها ٠ ٠ ٠ فروع وأن المال فيها هو الأصل

فلما وصل إليهم الكتاب، كتبوا إليه : «إنك أخطأت في ذلك خطأً ظاهراً و حكمك بأصلالة المال عجب»، فأجابهم متمثلاً

شعرًا :

قد قال قوم بغير علم ٠ ٠ ٠ ما المرء إلا بأصنفريه

فقلت قول امرئ حكيم ٠ ٠ ٠ ما المرء إلا بدرهميه

من لم يكن له درهم لديه ٠ ٠ ٠ لم تلتفت عرسه إليه

(٣) لقد استوقفتني قصة ما أسميناها بالكم الأكل، المروية عن شيخنا ميثم البحرياني.. يحكى أنه دخل مرة إلى بعض مدارس العراق وفيها جمع كبير من العلماء.. فسلم عليهم ولم يرد عليه السلام إلا بعضهم استخفافاً بحاله، فجلس حيث موضع صف النعل، ولم يمنع اهتماماً من الحاضرين، وحين استوقفتهم مسألة عوبضة لم يتمكنوا من حلها، تدخل قيس سره الشريف، وأجاب بتسعة أجبوبة أذهلت الحاضرين، فقام إليه أحدهم وقال استخفافاً به: «أخالك طالب علم».. وبعد أن وضع الطعام،

أهملوه ولم يضيغوه على مأبئتهم وأعطوه قليلاً من الطعام منفرداً.. وفي اليوم الثاني عاد إليهم متوجهاً لأفضل اللباس وبدأ على هيئة سيد من سادة القوم، فما كان من الحاضرين وهو أنفسهم من استخف بها أمم، إلا أن بادروا بالتعظيم ولديه الاحترام فأجلسوه صدر المجلس. وحين الحديث لم يتدخل إلا بكلام ساذج لا يرقى إلى ما صدر منه أمم.. ولما وضع الطعام التي الشيخ كمه في الطعام وقال: «كل يا كمي»، ولما ساد التعجب من صنيعه قال للقوم: «إنكم إنما أتيتم بهذه الأطعمة النفسية لأحل أكمامي الواسعة لا للنفس النفسية اللامعة، وإلأننا صاحبكم بالأمس وما رأيتم تكريماً ولا تعظيمياً مع أنني جنكم بالأمس بهيئة الفقراء وسجدة العلماء واليوم جنكم بلباس الجبارين وتكلمت بكلام الجاهلين فقد رجحتم الجهة على العلم والغنى على الفقر، وأنا صاحب الآيات التي هي في أصلة المال وفرعية صفة الكمال التي أرسلتها إليكم وعرضتها عليكم، وقابلتكموها بالتحطنة وزعمتم انعكاس القضية» فاعترف الحضور بخطئهم واعتذروا على ما صدر منهم..

والحق أن مثل هذه الحكاية وربت فيما ورد عن أحد المارفين المغاربة هو سيد عبد الرحمن المجنوب، الذي عاصر الدولة السعودية بالمغرب، وهي من الأكاوصيس التي تحكي عنه شفهياً وعرف بها.. ولم نكن نعرف لها مصدر آخر حتى وصلنا ما وصلنا عن خبر «كل يا كمي» عن الشيخ ميثم البحرياني. فإذا ثبت أن عصر المجنوب هو القرن العاشر بينما عصر ميثم هو السادس، أمكننا القول: إن الحكاية كان لها أصل آخر غير ما ورد شفهياً عن سيد عبد الرحمن المجنوب، وليس غريباً أنها حكاية عرفت في العراق وانتقلت إلى المغرب فشارت بها الركبان..

(٤) يشير الشيخ سليمان البحرياني: «الشريف الحريري على جلالة قدره في أوائل فن علم البيان من شرح التقىزاني قد نقل عن بعض تحقيقاته الأثيرة وتدقيقاته الرشيدة، أنه عَنْ عَنْ (الشيخ ميثم) ببعض مشائخنا ناطقاً لنفسه في سلك تلاميذه، ومن تخرجاً بالانحراف في سلك المستبددين من حضرته المقتبسين من مشكاة فطرته».

(٥) يذكر أن الشيخ ميثم البحرياني تلقى درس الفلسفة عن الطوسي كما تلقى منه هذا الأخير درس الفقه..

(٦) انظر الشيخ ميثم البحرياني (١٢٣٨ - ١٢٩٩) (الفقيه والفلسوف والمولف للعلامة الدكتور السيد محمد بحر العلوم في الذكرى السبعين لوفاة الفيلسوف الكبير الشيخ ميثم البحرياني، أكتوبر ١٩٩٩) «ونقل عنه بعض العلماء آرائه في بعض المسائل الفقهية كالشهيد الثاني في شرح الملة المنشقة في مسألة الحج ماشياً أو راكباً ليهما لفضل»..

(٧) وهناك من ترجمها بالبيضاء مخصوصية، حال من جمع فنونا وتخصصات مختلفة في تكوينه النظري وبني ممارسته الإدعاية على أساس الإلقاء من مجموع هذه العلوم والتخصصات لصالح نتائج أكثر ترتكيباً وتكامل؛ وميزة المـ «غير - مناهجة» أن يمكن صاحبها من الوقوف على مجلل الآراء دون أن يقع في جبال رأي واحد، بل يتجاوزه إلى رأي مركب كما هو الحال مع صدر المتألهين الشيرازي مثلاً في فلسفة التوفيقية ونظرائه، وأحسب أن شيخنا من سلك هذا الدرر بل من المؤسسين له..

(٨) انظر مثلاً الدكتور كامل مصطفى الشبيبي، في كتابه: الصلة بين التصوف والتشيع..

(٩) لا نزيد الإطناب في سيرته ومؤلفاته حيث ليس ذلك هدفاً ركيزاً لهذه الورقة، فنقتصر على ما ذكره مترجموه.. ففي بيان شمولية براعته وتفنته في علوم مختلفة، قول الشيخ سليمان المحوزي: «هو الفيلسوف المحقق، الحكم المدقق، قدوة

العدد السابع عشر) المحتلة

المتكلمين، و زبدة الفقهاء والمحشين، العالم الرباني، كمال الدين ميثم البحرياني، غواص بحر المعرفة، و مقتبس شوارد الحقائق واللطائف، ضم إلى إحاطته بالعلوم الشرعية، و بجزء قصبات السبق في العلوم الحكيمية والفنون العقلية ذوقاً جيداً في العلوم الحقيقة والأسرار العرفانية، كان ذا كرامات باهرة و متأثر ظاهره، و يكتفي دليلاً على جلالة شأنه، و سطوع براتهانه اتفاق كلمة لئمة الأنصار، أسطر بين الفضلاء في جميع الأنصار على تسميته بالعالم الرباني. و شهادتهم له بأنه لم يوجد مثله في تحقيق الحقائق، و تقيق العباني..»

ويؤكد السيد حسن الصدر ذلك بقوله: «الشيخ ميثم بن علي البحرياني المعاصر للسكاكى صاحب «المفتاح». كان عالمة في العلوم العقلية والتقليلية».

(١٠) وتلك دين من رلم هجاء الصنعت العقلية من خصوم المنطق والفلسفة كابن الصلاح ونظرائه، أو أقل استيعاب مقاصدها كابن تيمية الحراني، لنظر: لبريس هاني، المنطق في الثقافة العربية والإسلامية: جدل التطور والإعاقه: نقد المنطق لأن تيمية مثلاً، ورقة مقدمة للمؤتمر التخصصي حول المنطق الأرسطي..نظمه معهد المعرفة الحكيمية بيروت سنة ٢٠٠٥م..

(١١) في التراتبية التي وضعها د.محمد عابد الجابري لحصر محددات العقل العربي في سلسلة نقد العقل العربي، يضع العرفان في أسفل مستويات العقول: العقل البرهاني والبيانى وأخيراً العرفانى، بل تزاءى له أن حقائق العرفانى التي ترامت للعارف بأنها فوق العقل بما هي في الحقيقة تحت العقل..انظر بخصوص نقد هذه التراتبية: لبريس هاني؛ محننة التراث الآخر؛ التزاعات العقلانية في الموروث الإسلامي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ط١، ١٩٩٨م، بيروت

(١٢) يقول الحكيم العارف حيدر أمنى في نص النصوص: «وهذا لا يتبين إلا بعد نقل كلام الشيخ في هذا الموضوع ودعواه فيه – يقصد الشيخ محبي الدين بن عربي – ثم إزامه وإسكناته به، ليكون حاله في ذلك كحال من قال: يداك أو كتا وفوك نفع(...) وال الصحيح لا تعرف صحته إلا بقوة النقل والمعلم والكشف، خصوصاً إذا كان مع صاحب الكشف هذا الآباء والأولياء والممايخ العلماء...». انظر بهذا الصدد الكتاب القيم للدكتور خنجر على حمية حول الحياة الروحية والفكرية لحيدر أمنى الموسوم بـ: العرفان الشيعي، منشورات فلسفة الدين وعلم الكلام الجديد، ط، دار الهادي ٢٠٠٤م..

(١٣) استدل ملا صدرا على وجودية العلم من القرآن، بقوله تعالى: **﴿أَلَّا هُوَ يَعْلَمُ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾**، وبه دفع شبهة ابن سينا في اعتبار العلم خاصة الحصولي منه ضرباً من الإضافة، بينما رأى إليه ملا صدراً ضرباً من الوجود وبأن العلم ليس حسراً كيناً، بل هو متعدد بحسب معلومه فهو من مقوله معلومه.. فمع كل علم هناك تكامل في الوجود، وهو مفاد الآية الكريمة. كما استدل في معرض ما استدل به على الحركة الجوهرية قوله تعالى: **﴿وَتَرَى الْجَيَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مِنَ السَّاحِلِ﴾**.. انظر بهذا الصدد : لبريس هاني، «ما بعد الرشيدية؛ ملا صدراً رائد الحكمـة المتعالية» ط١، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، بيروت ٢٠٠٣م..

(١٤) انظر الشيخ ميثم البحرياني، كتاب النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمام، ص ٢ مجتمع الفكر الإسلامي، تحقيق فضيلة

الشيخ محمد هادي يوسف الغروي، ط١، ربيع الثاني قم ٤١٧ هـ..

(١٥) انظر: الصلة بين التصوف والتسبیح، للدكتور كامل مصطفی الشبیبی ج٢، ص٨٨، دار الأنبلس، ط٣، بيروت ١٩٨٢

(١٦) يتعین إعادة النظر في الطريقة التي تم التأریخ بها لعلاقة بعض الأعلام بملوك ووزراء، لا سيما ما يتعلق بموقف نصیر الدين الطوسي من هولاكو وأيضاً صلة الشیخ میثم في نفس الحقبة بالوزیر الممثل للتتری بالعراق.. هذا التوصیف المسرف الذي حاول توریط كل من الوزیر الملکی والخواجة نصیر الدین الطوسي في مسؤولیة سقوط بغداد في الكثیر من المبالغة والتعسف.. كان الوزیر الملکی شخصاً مولعاً بالعلم وتشجیع العلماء على التصنیف والتالیف، ویکنی فخرًا أن صنف له ابن أبي الحید المعتزلي كتاب شرح النهج.. وقد مدحه الشاعر کمال الدین بن الیوقی بآیات جاء فيها:

مؤید الدین ابو طالب ٠٠٠ محمد بن العلقمی الوزیر

يقول ابن الطقطقا صاحب الفخرى بخصوص هذا الیت: «وهذا بیت حسن جمع فیه بین لقبه وکنیته ولسمه ولسم ابیه وصنه»..

ويقول صاحب الفخرى أيضًا في وصف الوزیر العلقمی: «وكان مؤید الدین الوزیر عفیفاً عن أموال الديوان وأموال الرعية متزهاً مترفعاً».. كما يذكر أن جميع أغانی الخليفة كانوا يكرهونه ويحسدونه بينما أحبه الخليفة، وینفي عنه صاحب الفخرى أنه خامر حتى أن الفخرى اعتبر أكبر دلیل على عدم مخامرته تسليم هولاكو البلد إليه إشارة إلى سلامته في هذه الولله فلو كان قد خامر على الخليفة حسب صاحب الفخرى لما وقع الوثوق إليه.. وحينما يتحدث ابن الطقطقا عن لقاء الوزیر العلقمی بالسلطان المغولي، وتوسط نصیر الدین الطوسي في هذا اللقاء يصفه: «وكان الذي تولى تربیته في الحضرة السلطانية الوزیر السعید نصیر الدین الطوسي قس الله روحه (...). انظر الفخرى، في الآداب السلطانية والدولة الاسلامية، ص٣٣٨، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.. هذا عن ابن العلقمی وكذا الخواجة نصیر الدین.. وهي مواقف لا تختلف كثيراً عن موقف ابن خلدون من تیمور لانک للتتری حيث قم له استشارات عالیة في الأهمیة وكان معه على صلة ولم يثر ذلك ما أثارت الصلة بين الخواجة زهلاکو على الرغم من أنها انعکست إيجاباً على العالم الاسلامي وجعلت السلطان المغولي يتحول إلى خادم للعلم الاسلامی كما لا يخفی.. وكان لیف لا کوست قد قال في حق الصلة بين ابن خلدون وتیمور لانک: «لقد قم المورخ المغربي للأمير المغولي وهو أسرى معاومات جد دقيقة حول عدد كبير من البلدان، ولمنت لانتصاره بتفصیل بالغ، بحيث أنه تحول من أسير للقاطع إلى ضيف.. وقد أخذ تیمور لانک بابن خلدون، إلى الحد الذي جعله يقترب عليه، ولكن عيّنا، الدخول في خدمته، بصفة مؤرخ ومستشار» انظر: لیف لا کوست، ابن خلدون، تحقيق د. میشال سلیمان، ط٣، ١٩٨٢، دار ابن خلدون - بيروت..

أجل لقد لدی سعی الخواجة نصیر الدین وقبله الوزیر العلقمی عيّنا إلى تجنیب بغداد کارثة محققة من قبل المغول، لكنهم في الوقت نفسه استطاعوا التأثير على سیاستهم باتجاه استیمایهم واحتواهم وهو ما فسر أسلمة المغول لما أصبحوا جزءاً من الحضارة الاسلامیة كما تدل على ذلك آثارهم في العراق ویران وسمرقند وغيرها من البلدان التي لمتد إليها نفوذهم.. غير

(العدد السابع عشر) الماسة

إن ثمة ما يستدعي القول بأن الوضع الاستثنائي للشيعة في ظل السلطة الجاثرة يومها، يفرض عليهم مبادلة كل ملك أو وزير كُثُّهم من بعض حقوقهم لو أبدى المحبة لأهل البيت(ع)، وهو أمر ممكِّن أن يتكرر في زماننا، حيث موقف الشيعي يصبح يخالياً مع كل من رفع عنهم الحجر واعترف لهم بالحقوق وعاملهم معاملة على أساس المواطنة من دون تمييز.. ولذا يصف بيتُم الحراني الملك بأنه الملك المعظم العالم العادل..أعز الله بيته الطائفة وحرس به الملة.. وليس لذلك معنى سوى أن مثل هذه العلاقة تتقدّم بما يبيه هؤلاء من حسن المعاملة لا من حيث هي علاقة تأمُرية..

(١٧) يذكر د. كامل مصطفى الشيبى : «ويحق لميثم أن ينوه بأنه سبق الشيعة فأثبت نص كلامه في حقيقة التربية وأنها «عبارة عن معنى مركب من ثلاثة أمور مرتبة علم ثم حال ثم ترك»، فبين كيف يستطيع الشيعي إن شاء أن يتتجنب ما ليس فيه غنى عن سفاسف الأمور دلل على أن السب وغيره من الشعوون الجانبية وإنما يسعى إليها الشيعي في ظروف خاصة تعليلها السياسة مقتصداتها حين تعز السلامية وينظر مرجل الفضب وسيمر بنا ذلك الشيء الكثير». المصدر نفسه ص ٩٥.

أقول لستطرداً: ليس المتغير في هذا النوع من الانفتاح هو السياسة فحسب، فقد تكون السياسة نفسها سبباً في ترتيب الأجواء بين الفرقاء المتخاصمين، أو كما قال السيد شرف الدين مرة: «إن الشيعة والسنّة جدولان من نهر واحد.. فرقٌ بينهما سياسة فلتجمع بينهما السياسة». بل المتغير هو الجهل المركب الذي يحتم بقلته فوق رؤوس المختلفين.. ومثل هذا النوع من الانفتاح والاستشهاد والتفاعل قديم في الممارسة العلمية الشيعية لولا أن السياسة انتهت إلى وضعهم في كائنات مفلقة فرضت عليهم عبر البطش والقمع ما شعّ على الكثير من الشغط الذي قد يبدو كذلك متى تحقق الانفراج والتقهق لتاريخية طائفة ظلت مقتومة على مر التاريخ، فلا يحاكم المقصوم على تاريخ القمع وأثاره.. إن الموقف التجزيئي الذي يميز بين موقع معرفة وموقع الشغط هو الذي يجعل أمثال هؤلاء ينتظرون على كل نص فرض استحقاقه المعرفي وحافظ على موضوعية لمعرفة.. وما انفتاح الكثير من الشيعة على متن الغزالى لا سيما بجيء علوم الدين، سوى لأنّه جاء زلخرا بتعليم آئمّة أهل بيته - ع - واحتل فيه ثُلثتهم موقعة أهل الأسرار.. وكثير من الأقوال والأراء التي أوردها الغزالى في المقام هي تعلّم ما ورد من أقوال علي بن أبي طالب - ع - أو علي بن الحسني المشهور بزین العابدين - ع - وغيرهما، وقد وقفتا على لكثير من العيوب من ذاك القبيل..

١٨) المصادر نفسه، ص ٩٠

(١٩) كان الشيخ ميثم على يقطة أثناء تعريفه للإمامية في مفتاح كتاب النجاة، مستدعاً كمنطقى قibir أن مجرد الاستاد إلى التعريف الكلامي لا يحرز تمييزاً تماماً للمعرف، حيث اكتفاء المتكلمين في العادة بالحد الأدنى من التمييز لا يرضي المنطقى، وأحسب أن شيخنا ميثم كان منطقياً برهانياً في المقام أكثر من كونه بيانياً متكلماً. فانظروا تجد أنه بعد أن عرف الإمامية بالرئاسة لشخص من الناس في الدين والدنيا، اعتبر أن الاحتراز بكل هذه القيد أو الخاصة لا يحقق التمييز الحقيقي إلا انضمام القيد إلى بعضها في صورة ما يسميه المناطقة بالخاصة المركبة، وأما مع تفكيرها والاستاد إليها كلاماً على حدة فلا يحترز بها عن المشترك، هكذا فإن كونها رئاسة عامة لا يميزها عن السلطة الجائزة لأنها من جنس الرئاسة العامة ، كونها في أمور الدين والدنيا لا يميزها عن الرئاسة الخاصة، حيث ليس كل رئاسة في أمور الدين والدنيا هي عامة؛ فغاية

القول أن القيد المذكور لا تحرز التمييز إلا بانضمامها إلى بعضها البعض؛ وهو مفاد الخاصة المركبة. فنكون الرئاسة حنساً قريباً للإمامية، وبباقي القيود منضمة إلى بعضها خاصة مركبة؛ انظر: كتاب النجاة، ص ٣٩..

(٢٠) لمزيد من التوسيع في مفهوم السلم الحجاجي كما عند أرفالد بيكر، انظر مثلاً: د.حسان الباهي في اللغة والمنطق، وانظر د. أبو بكر العزاوي في اللغة والحجاج، وقبل ذلك انظر مصنفات د. طه عبد الرحمن، حيث يمكن اعتبار كل أعماله تطبيقاً حياً لهذه التقنية الحجاجية..

(٢١) من تلك الأخبار على سبيل المثال لا الحصر، ما رواه صاحب علل الشرائع في باب علة الغيبة، عن أبي عبد الله البرقي عن محمد بن عمير عن أبيه وغيره عن أبي عبد الله قال: قال رسول الله - ص - : لا بد للغلام من غيبة، فقيل له ولم ير رسول الله، قال: يخاف القتل»..

وعن عبد الله قال: ابن للقائم منا غيبة يطول أمدها، قلت ولم ذلك يا ابن رسول الله، قال: إن الله عز وجل أباً إلا أن يجري فيه سنن الأنبياء في غيباتهم وأنه لا بد له يا سدير من استيفاء مدد غيباتهم...«الشيخ الصدوقي، علل الشرائع، الناشر مكتبة الدلوري، قم، ص ٣٤٣.

(٢٢) هذا دون أن ننسى أن له - عج - آثاراً بحسب الممكن المتاح وعلى قاعدة الميسور العامة، في شؤون خاصة كما نهض ببنظائرها العبد المصالح الخضر - والمهدى هو خضر الأمة -، فهي نافعة تماماً شخصياً، وعلى ذلك التحو حال الحجة - عج - في انتظار النفع الأكبر وال النوعي، ولو لا ذلك لما قال تعالى تأكيد لما ينطوي عليه الانتظار من شؤون عظمى : «وبقية الله خير لكم»..

(٢٣) قواعد المرام في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني مكتبة آية الله العظمى المرعشى النجفي ص ١٩٠.

(٢٤) المصدر نفسه ص ١٩١.

(٢٥) التقى زانى، شرح المقاصد ج ٥ من ٣١٣ ط ١، ١٩٨٩ منشورات الشريف الرضى

(٢٦) ابن تيمية، منهاج السنة نقلًا عن الميلاني، دراسات في منهاج السنة ص ٣٨٤ ط ١، ١٤١٩هـ / باران

(٢٧) قواعد المرام، ص ١٩١.

(٢٨) قواعد المرام، ص ١٩١.

(٢٩) كشف المحجة، نقلًا عن: الإمام المهدى : حقيقة لا خيال، الشيخ كاظم جعفر المصباح، ط ١، مؤسسة الأعلمى، بيروت ١٩٩٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٣١) النجاة، ص ٢٠٧.

(العدد السابع عشر) المراجحة

(٣٢) لا يوجد ما يفسد في الود قضية حينما يكون النقاش علمياً ليس فيه تجربة لحامل هذا الرأي أو ذلك.. وحيثاً لو لمكن المسلمين أن يرقو إلى أن يعالجو خلافاتهم العقائدية بالحجاج السانع مع حفظ مبدأ الأخوة، إذن لامك أن يتقدموه بأرائهم وبطوروها.. لقد بدأت الاعتزال والأشعرية وباقى المذاهب الكلامية الأخرى متواضعة جداً، لكنها سرعان ما نضجت واتسعت عبر طبقاتها وأشتد رأيها وقويت حجتها، وكل ذلك مرده إلى الممارسة الحجاجية.. فالحجاج وحده يستطيع أن يمكن المدارس الإسلامية المختلفة على التطور بصناعتها الكلامية.. ذلك كما سبق وذكرنا بأن طريق الحجاج مفتوح، وهو يمكن الحجاجي من إعادة الكرة ولو الكرة في مسيرة الحجاج المفتوحة واللاتهانية.. فهذا التنفيذ الصابر من أمثال الشيخ ميثم هو حاججي يقصد تنفيذ الرأي لا استئصال الرائي، فشنان بين منطق الحجاج وبين إرادة التجربة..